قواعد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات

نسخة ١٤٤٧هـ

عبدالله بن محمد الجهني

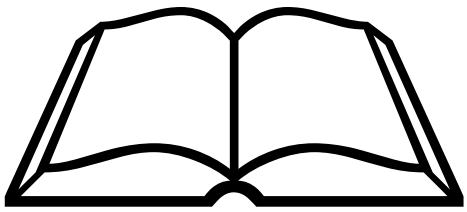

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله , له الأسماء الحسنى , وله الصفات العلى , وله سبحانه من كل كمال أعلاه , ومن كل وصف أزكاه , ومن كل جلال أوفاه , ليس كمثله شيء , وهو السميع البصير.

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له , تعالى عن النظراء والأمثال .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله , وصفيه من خلقه ومصطفاه , صلِّ اللهم عليه , وعلى آله وصحبه ومن والاه , وسلم تسليماً مزيداً أما بعد :

فهذه رسالة صغيرة مختصرة , مضمنة لقواعد وفوائد مختارة في باب الأسماء والصفات , ليس لي فيها إلا جمع كلام أهل العلم وتقريبه للطالبين[1] .

وهذه القواعد مقسمة على ثلاثة أقسام :

أولاً : قواعد مشتركة بين الأسماء والصفات .

ثانياً : قواعد خاصة بباب الأسماء .

ثالثاً : قواعد خاصة بباب الصفات .

أسأل الله العظيم أن يجعل فيها النفع والفائدة , وأن يرزقنا الإخلاص والقبول .

والله أعلم , وصلّ اللهم على نبينا محمد , وآله وصحبه , ومن تبعهم , وسلم تسليماً كثيراً .

(١) وأكثر هذه القواعد ذكرها ابن القيم في كتابه الماتع (بدائع الفوائد) وذكرها ابن تيمية في مواضع متفرقة من كتبه .

مقدمة :

إن من أشرف العلوم على الإطلاق : العلم بالله جل وعلا , والتعرف عليه بمعرفة أسمائه وصفاته , فإن معرفة ذلك من أسنى المطالب , وأشرف المقاصد , وأوجب الواجبات , ومنتهى الغايات , وذلك أن الإيمان بالله أوجب أركان الإيمان الستة التي لا يصح إيمان عبد إلا بتحقيقها , ولا يتحقق الإيمان بالله إلا بالإيمان بأسمائه وصفاته على وفق مراده عز وجل .

وإن من الجهل العريض , والتقصير البين أن يقضي الإنسان عمره في تعلم أمور كثيرة – شرعية وغير شرعية – ثم يكون من أجهل الناس بربه , وما له من صفات الجلال والكمال .

إن الإيمان بأسماء الله وصفاته على الحقيقة يجعل العبد دائم المراقبة لله تعالى , فلا يغيب عنه لحظة علم الله بالسر وأخفى , وأنه السميع البصير , الذي لا تخفى عليه خافية , ويجعله يعيش بين الخوف والرجاء , فينظر إلى سعة رحمة الله وحلمه وواسع مغفرته , فيحسن الظن بربه وتطمع نفسه بتلك المكارم , ثم يطالع ما وصف الله به نفسه من أنه شديد العقاب , وأنه يمكر بالماكرين , ويستدرج الغافلين فيخشى من ذلك .

وهذا الباب من أعظم المعارف المزكية للنفس , الجالبة لحياة القلب , وانشراح الصدر , وطمأنينة النفس , وراحة البال .

قال ابن تيمية في الحموية : فإن معرفة هذا أصل الدين , وأساس الهداية , وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب , وحصلته النفوس , وأدركته العقول أ.هـ

ولهذا كانت آي القرآن أكثرها في هذا الباب لمن تدبر ذلك , يقول ابن تيمية : والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب والنكاح في الجنة , والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظم قدراً من آيات المعاد , فأعظم آية في القرآن (آية الكرسي) المتضمنة لذلك , كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال لأُبي بن كعب : أتدري أي آية في كتاب الله أعظم ؟ قال (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) فضرب بيده في صدره وقال : ليهنك العلم أبا المنذر . وأفضل سورة (سورة أم القرآن) كما ثبت ذلك في حديث أبي سعيد بن المعلى في الصحيح قال له النبي ﷺ : إنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها , وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته .

وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد , وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ من غير وجه أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن , وثبت في الصحيح أنه بشَّر الذي كان يقرأها ويقول : إني لأحبها لأنها صفة الرحمن , بأن الله يحبه . فبين أن الله يحب من يحب ذكر صفاته سبحانه وتعالى , وهذا باب واسع أ.هـ

إن أعظم علم يمكن أن يحصله العبد هو العلم بالله تعالى , وأعظم ما يمكن أن يفوت الإنسان هو الجهل بالله .

وإن من المؤسف أن تكون دراسة هذا الباب العظيم ردة فعل لأقوال المنحرفين من طوائف أهل البدع والضلال , بعيداً عن معايشة آثار تلك الأسماء والصفات , وقد كان السلف الصالح يعيشون ظلال تلك المعاني دون التقعر والتعمق فيما لا يعنيهم .

جاء عن أبي رَزين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيره . قال قلت يا رسول الله : أو يضحك ربنا ؟ قال : نعم . قلت : لن نعدم من رب يضحك خيراً .

وفي قصة المجادلة قالت عائشة : سبحان من وسع سمعه الأصوات , إني لفي الحجرة وإنه ليخفى علي بعض حديثها!

وقبل أن نبدأ بذكر هذه القواعد يحسن أن نذكر طريقة السلف في التعامل مع نصوص الصفات , وطريقة المخالفين لهم .

إن من الملاحظ أن كثيراً من أهل السنة – حتى من أهل العلم غير المتخصصين في علم الاعتقاد – لا يعرف طريقة السلف في باب الصفات فضلاً عن طريقة الخلف , وقل مثل ذلك فيمن يتبنى منهج التأويل , فغالبهم لا يعرف طريقة السلف ولا طريقة الخلف في هذا الباب الخطير , وغالب الفريقين يعرف نتيجة المذهب ويجهل الأصول التي أدت إلى هذه النتيجة .

وعلى سبيل المثال فإن الأكثر من الفريقين يعرف أن السلف يثبتون الاستواء , واليد , والمحبة , وأن المتأخرين ينكرون ذلك , ويعرف أن عمدة السلف الأخذ بظاهر النص الشرعي , وأن المتأخرين يزعمون أن الأخذ بالظاهر ممتنع , فيصرفون المعاني الظاهرة إلى معانٍ أخرى تدل عليها لغة العرب , كأن يصرفوا معنى الاستواء إلى الاستيلاء , ومعنى اليد إلى النعمة أو القوة , ونحو ذلك , وحينها يظهر له أن الخلاف سائغ ما دام أن اللغة تستوعب ذلك .

وأزعم أن من عرف الأصول التي قام عليها منهج السلف , والأصول التي قام عليها منهج المتأخرين , لا يكون عنده أدنى شك في صحة منهج السلف وبطلان مذهب المتأخرين .

ولذا يحسن أن نعرض الطريقة التي سار عليها السلف في تعاملهم مع نصوص الصفات , والطريقة التي سار عليها المتأخرون , ثم نزن كلتا الطريقتين بميزان الكتاب والسنة واللغة والعقل .

أما طريقة السلف فيمكن أن نلخصها في الآتي :

١. لا يثبتون الصفات بالعقل ابتداءً , بل هم وقافون على النص , فما أثبته النص من الصفات أثبتوه , وما لم يثبته لا يثبتونه .

٢. إذا جاء النص بإثبات صفةٍ ما أخذوا بظاهر هذا النص , بناء على المعنى المعروف **الغالب** في لغة العرب , وأثبتوه على الحقيقة بدون صرف له عن هذا الظاهر[١] .

٣. إذا أثبتوا المعنى الظاهر فإنهم يقطعون بأن صفات الله لا تشابه صفات المخلوقين , وأن ظواهر نصوص الصفات على ما يليق بالله جل وعلا .

وعليه فليس في طريقتهم شيء من التكلف , بل يتعاملون مع نصوص الصفات كما يتعاملون مع سائر نصوص الوحيين , بل كما يتعاملون مع سائر كلام الناس .

وهم إنما يعنون بالمعنى الظاهر (المعنى الكلي) ولا يقصدون به ظاهر صفات المخلوقات , كما هو الحال عند أهل التأويل حيث يجعلون ظواهر نصوص الصفات مشابهة لظواهر صفات المخلوقات , وهو الذي أوجب لهم التأويل , وبسببه رموا من أثبت الصفات بالتشبيه .

وحقيقة (المعنى الكلي) أنه معنى ذهني يحدد معنى الكلمة , ولا علاقة له بالصفات والكيفيات المختلفة .

وذلك أن اللفظ يراد به ثلاثة أمور : اللفظ , والمعنى , والكيفية .

فاللفظ هو حروف الكلمة , والمعنى هو ما دلت عليه الكلمة , والكيفية هي صفات المعنى عند الإضافة .

---

(١) والمراد ظاهر النص , لا ظاهر اللفظ المجرد , المقطوع عن السياق , المجرد عن القرائن , فلا بد من اعتبار القرائن المتصلة بالنص والمنفصلة عنه .
فهناك فرق بين ظاهر الكلمة المفردة وظاهرها في الجملة المركبة .

وقانون لغة العرب قائمٌ على أن اللفظ إذا **أطلق** أريد به معنى , وهذا المعنى واحد لا يتعدد[١] , ولا تدخل فيه الصفات والكيفيات , وإذا **أضيف** هذا المعنى دخلت فيه الصفات والكيفيات حسب المضاف إليه .

فكلمة (وجود) لفظها (الواو , والجيم , والواو , والدال) ومعناها (ضد العدم) ليس لها إلا هذا المعنى , ولا دخل للصفات في هذا المعنى , فإذا أضيفت هذه الكلمة فالمعنى لا يتغير بالإضافة , وإنما تدخل الصفات والكيفيات وتختلف حسب المضاف إليه , فإذا قيل (محمد موجود) فالمعنى أنه غير معدوم , لكن وجوده مسبوق بعدم , متبوع بعدم , لأنه إنسان مخلوق , وهذه خصائص وجوده , وأما إذا قيل (الله موجود) فالمعنى أنه غير معدوم , لكن وجوده أزلي لم يسبق بعدم , أبدي لا يلحقه عدم , لأنه الخالق , وهذه خصائص وجوده .

كذلك كلمة (الحياة) لفظها (الحاء , والياء , والألف , والتاء المربوطة) ومعناها (ضد الموت) وكيفية الحياة تختلف حسب الإضافة .

فإذا أطلق لفظ (الحياة) فليس له إلا معنى واحداً (ضد الموت) ولا دخل للصفات الزائدة في هذا المعنى , أما إذا أضيف فالمعنى لا يتغير , لكن كيفية الحياة وخصائص الحياة تختلف حسب المضاف إليه , فالحياة المضافة إلى المخلوق تحمل خصائص النقص , من كونها حياة مسبوقة بعدم , ومنتهية إلى فناء غالباً , تعتريها آفات قبل فنائها , وأما الحياة المضافة إلى الخالق فلها خصائص الكمال من كل وجه , فهي حياة أزلية لم تسبق بعدم , أبدية لا يلحقها فناء , ولا يعتريها نقص .

فإذا قال تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) وقال تعالى (يخرج الحي من الميت) فمعنى (الحي) في النصين واحد , وكيفية (الحياة) مختلفة , لأن الكيفيات تابعة للذات , فإذا اختلفت الذوات اختلفت الكيفيات .

وقل مثل ذلك في كلمة (العلم) لفظها (العين , واللام , والميم) ومعناها (ضد الجهل) وكيفيتها تختلف حسب المضاف إليه , فإذا أضيف (العلم) إلى المخلوق , كما في قوله تعالى (وفوق كل ذي علمٍ عليم) أضيف بخصائص النقص اللائقة به , فعلم كل مخلوق مسبوق بجهل , كما قال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً) وهو علم محدود قاصر (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) وهو غالباً ينتهي إلى نسيان وغفلة , كما قال تعالى (لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً) وأما العلم المضاف إلى الله فيضاف بخصائص الكمال , فهو سبحانه بكل شيء عليم أزلاً وأبداً , مكاناً وزماناً , إمكاناً وامتناعاً .

وقل مثل ذلك في كلمة (يد) لفظها (الياء , والدال) ومعناها (اليد المعروفة) عند من يتصف بها , كيد الإنسان , ويد الفيل , ويد الزرافة , وكيفيتها تختلف حسب المضاف إليه , فاليد إذا أطلقت كان معناها اليد المعروفة دون دخل لصفة معينة , كلزوم الأصابع , أو عدد الأصابع , أو غير ذلك , وإذا أضيفت إلى مخلوق فإنها تضاف إليه بالخصائص اللائقة به , وأما إذا أضيفت إلى الخالق فإنها تضاف بخصائص الكمال اللائقة به , من القوة , والبقاء , والسعة , وغير ذلك .

والخلاصة أن الكلمات يكون لها معنى مشترك عند الإطلاق , وهذا المعنى واحد لا يتعدد , وهو ما يسمى (اسم الجنس) أو التعريف اللغوي للكلمة , وهو معنى ذهني يُتوصل به إلى معرفة الخطاب , وأما إذا قُيد هذا المعنى أو خُصص أو أُضيف دخلت فيه الصفات والكيفيات , وتباينت فيه حسب الذوات المضاف إليها .

ومن فهم المعنى الكلي المشترك , والمعنى المِيز انحلت عليه كثير من الإشكاليات في هذا الباب .

---

(١) والمراد : اللفظ المتواطئ .

والسلف لم يخرجوا عن قانون لغة العرب في تعاملهم مع نصوص الصفات , وقالوا : لا مانع من الاشتراك في المعنى الكلي , مع **امتناع** الاشتراك في الخصائص , فالصفة المضافة إلى المخلوق يكون لها خصائص النقص اللائقة بالمخلوق , والصفة المضافة إلى الخالق يكون لها خصائص الكمال من كل وجه كما يليق بالخالق .

وهم بطريقتهم هذه وافقوا ظواهر النصوص , وساروا على قانون اللغة , ولم يخالفوا العقل في شيء , كما أنهم بطريقتهم هذه فارقوا المعطلة بإثباتهم الصفات , وفارقوا المشبهة بنفيهم التشبيه , واعملوا جميع النصوص : النصوص الدالة على أن الله ليس كمثله شيء , والنصوص المثبتة للصفات .

والإشكاليات الموجهة ضد طريقة السلف ناتجة عن عدم فهم هذه الطريقة , إذ عامة المخالفين للسلف يظنون أن طريقة السلف تفويض **معاني** النصوص .

وتبقى بعض النصوص يكون الكلام فيها دائرٌ هل تعد هذه النصوص من نصوص الصفات أو لا , وهذا الأمر يدخل تحت البحث , أما الطريقة العامة فمنضبطة .

فإن قيل : ما هو الدليل على أن الصحابة والسلف تعاملوا بهذه الطريقة ؟

قيل : هي الأصل في عامة الكلام , ثم أنتم تتعاملون بها فيما تثبته الأدلة العقلية عندكم .

بل يقال : حتى كفار العرب لم يكن عندهم إشكال في باب الصفات , وكانوا يسمعون القرآن من النبي ﷺ وفيه ذكر الصفات , ولم يعرف عنهم معارضة – مع حرصهم الشديد على معارضة ما جاء به النبي ﷺ – ولو كان في إثبات الصفات لله مخالفة للعقل أو للغة لسارع كفار العرب في نقد ما جاء به النبي ﷺ من هذه الجهة , بل حتى اليهود والنصارى لم يكن عندهم معارضة في هذا الباب , والتوراة والإنجيل مملؤة بذكر الصفات , ومع ذلك لم يكن ذلك مستغرباً عقلاً ولا لغة ولا شرعاً , وقد ذكر الله في القرآن عنهم أنهم قالوا (لولا يكلمنا الله) وقالوا (يدُ الله مغلولة) وأخبرهم موسى أن ربه سبحانه كلمه بلا واسطة ولم ينكروا عليه ذلك , وفي الصحيحين في قصة الحَبر اليهودي الذي جاء إلى النبي ﷺ وقال : إنا نجد أن الله يجعل السموات على أصبع , والأرضين على أصبع , والشجر على أصبع , والماء على أصبع , والثرى على أصبع , وسائر الخلق على أصبع , فيقول : أنا الملك . فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر . ولم يقل له : أنت مشبه أو مجسم , لأنه أثبت الأصابع .

ويقال أيضاً : كل حديث أشار فيه النبي ﷺ فهو دليل على صحة مذهب السلف , لأن الإشارة تدل على تحقق الصفة ورفع المجاز , كما روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية (إن الله كان سميعاً بصيراً) فوضع إبهامه على أذنه ، والتي تليها على عينه . قال أبو داود : وهذا رد على الجهمية .

قال ابن حجر في الفتح : أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم , وصححه الألباني .

وقد شغب بعض الناس على هذه الطريقة , وجعلوا ذلك من الافتراض الذهني , وقالوا : كيف يُفهم المعنى بلا معرفة الصفات , كيف تُفهم كلمة (يد) بدون تصور كيفية لها .

ويقال : ليس في الأمر ما يوجب العجب أو الامتناع , فإنك لو قلتَ لشخص (يد الكاشو انكسرت) لسألك عن معنى (الكاشو)[1] ولم يسألك عن معنى اليد .

---

(١) الكاشو هنا كلمة لا معنى لها .

ثم يقال : الله تعالى أخبرنا عن الجنة وما فيها من أصناف النعيم , من (العسل , واللبن , والخمر , والأنهار , والنخيل , والأعناب , والسرر , وغير ذلك) ولا شك أن كل من يقرأ القرآن أو يسمعه ممن يفهم لغته يعرف تلك المعاني , وتتوقُ نفسه إليها , مع أن صفات هذا النعيم غير مدرك , كما قال تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين) وفي الحديث القدسي يقول تبارك وتعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت , ولا أذن سمعت , ولا خطر على قلب بشر . متفق عليه .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء . أخرجه ابن جرير وغيره , وصححه الألباني .

وهنا يقال : المعنى معلوم , والكيف مجهول , فإذا وقع هذا الأمر في حق المخلوقات مع بعضها البعض فلئن يكون بين الخالق والمخلوق من باب أولى , لأن المخلوق أقرب شبهاً إلى المخلوق الموافق له في الاسم منه إلى الخالق .

ومن الأدلة التي توضح تغاير الصفات مع الاشتراك في المعاني الكلية : ما جاء من صفات حوض النبي ﷺ من أنه من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً , وأن طعمه أحلى من العسل , وريحه أطيب من المسك , ولونه أشد بياضاً من الفضة , وكل هذه الصفات لا يشترك معه فيها ماء الدنيا , وكذلك يقال في لبن الجنة , فقد ذكر تعالى أنه يجري في أنهار , ومع ذلك لا يتغير طعمه , بخلاف لبن الدنيا .

يقول ابن القيم في الصواعق المرسلة : وقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة , وما في الجنة والنار , فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان , وشاهدته عقولهم , ولم يعرفوا كيفيته وكنهه , فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهاراً من خمر , وأنهاراً من عسل , وأنهاراً من لبن , ولكن لا يعرفون كنه ذلك , ومادته , وكيفيته , إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا الخمر إلا ما اعتصر من الأعناب , والعسل إلا ما قذفت به النحل في بيوتها , واللبن إلا ما خرج من الضروع , والحرير إلا ما خرج من فم دود القز , وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلاً لما في الدنيا , كما قال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء , **ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أُخبروا به من ذلك** , فهكذا الأسماء والصفات لم يمنعهم انتفاء نظيرها في الدنيا ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها , بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها , وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها , وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبته سبحانه لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن أ.هـ

والخلاصة أن يقال : إذا كان المخاطب فهم ما جاء ذكره من أنواع النعيم في الجنة على الحقيقة , مع جزمه بأن صفات هذا النعيم لا تماثل ما شاركها في المعنى من نعيم الدنيا , لقوله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين) فما المانع من حمل ما جاء في النصوص من ذكر صفات الله تعالى على الحقيقة المعروفة اللائقة به , مع القطع بأن تلك الصفات لا تشابه صفات المخلوقين , لقوله تعالى (ليس كمثله شيء) .

فإن زعم أن المانع التشبيه , قيل له : ولمَ لا تجعل إثبات نعيم الجنة يلزم منه التشبيه ؟

وقد ذكر ابن تيمية في مقدمة الحموية الأدلة على صحة طريقة السلف في تعاملهم مع نصوص الصفات .

وأما طريقة المتأخرين من المعطلة في باب الأسماء والصفات فلكل مدرسة منهم طريقة تزعم أنها الصواب , والجامع بين كل هذه المدارس هو الاعتماد على الأدلة العقلية المزعومة , وتحريف النصوص التي تتعارض مع هذه الأدلة العقلية .

ولعلي هنا أذكر طريقة (الصفاتية)[١]وذلك أنهم ينتسبون إلى الأئمة , وبهم حصلت الفتنة لتأثر كثير من أئمة الإسلام بعد القرون الفاضلة بهذه الطريقة .

ويمكن أن نلخص طريقتهم بالآتي :

إذا مروا بنصوص الصفات نظروا فيها فإن كانت من الصفات التي تثبتها عقولهم أو لا تمنع منها[٢] أثبتوها على الحقيقة ولم يُعملوا فيها التأويل ولا التفويض , وإن كانت من الصفات التي تنكرها عقولهم (كالوجه , واليد , والنزول , والرحمة , والمحبة , والرضا , ونحو ذلك من الصفات الخبرية أو الفعلية) فأول ما يعتقدونه في تلك النصوص : الجزم بعدم دلالتها على صفات الله , ثم بعد ذلك افترقوا في طريقة التعامل مع تلك النصوص على طريقين : طريق التفويض , وطريق التأويل .

فجوزوا سلوك طريق التفويض لتلك النصوص , وقالوا : يمكن أن يُقال فيها (الله أعلم) كما كان عليه السلف بزعمهم , ويمكن أن يُسلك فيها طريق التأويل والوقوف على المعنى المراد لله من تلك النصوص , بالطرق العقلية واللغوية , وهذا هو طريق من تبحر في العلوم بأنواعها من المتأخرين[٣] .

ويلاحظ أن هذه الطريقة قائمة على مخالفة النصوص الشرعية للقواعد العقلية , وهذا أُس البناء الذي بُني عليه مذهب التأويل , ولا شك أن هذا الأمر يوجب القدح في دلالة النصوص الشرعية بكونها لا تدل على الحق , ويؤدي إلى تأخير رتبتها بتقديم الأدلة العقلية عليها , وتضعيف دلالتها بجعلها ظنية وجعل الأدلة العقلية قطعية .

كما يلاحظ أن الموجب لتعطيل الصفات وتأويل النصوص الواردة فيها ليس بسبب إشكاليات في النصوص الشرعية , كوجود تعارض بين النصوص الشرعية – من جهة أن بعض النصوص يثبت وبعضها ينفي – وإنما هو بسبب تعارض النص الشرعي مع الدليل العقلي .

وبيانه أن يقال : لا يوجد نص شرعي على أن الله ليس في العلو , أو أنه غير مستوٍ على العرش , أو أنه ليس له وجه أو يد , أو أنه لا يحب ولا يغضب , فلماذا نفيتم تلك الصفات مع مجيء النص بها ؟.

وهذه الطريقة فاسدة من عدة أوجه , منها :

١. أنها طريقة مبتدَعة حادثة , وهذا باعترافهم حيث كانت عبارتهم المشهورة (طريقة السلف أسلم , وطريقة الخلف أعلم وأحكم) فاعترفوا بأن طريقة المتأخرين مخالفة لطريقة السلف .

ومما يؤكد مخالفتها للسلف : أن هذه التأويلات المتأخرة للنصوص الشرعية لا يمكن أن يسندوها إلى أحد من السلف , فلا يمكن لأحد أن يقول : إن السلف فسروا الاستواء بالإستيلاء , أو فسروا اليد بالنعمة أو القوة , أو فسروا نزول الله بنزول المَلَك أو الرحمة أو العذاب أو غير ذلك من التأويلات الحادثة .

---

(١) الصفاتية : لفظ يطلق على (الكلابية , والأشعرية , والماتريدية) لأنهم ليسوا معطلة محضة , بل يثبتون بعض الصفات .

(٢) ويقصدون بالعقل هنا : القوانين العقلية التي قلدوا فيها الفلاسفة والجهمية والمعتزلة ,كدليل حلول الحوادث , ودليل التركيب , ونحوها .

(٣) وأما تقديم إحدى الطريقتين على الأخرى فعلى أقوال عندهم , فمنهم من يقدم التأويل على التفويض , ومنهم من يقول بالعكس , ومنهم من يجوز الأمرين , وكأن مذهب المتأخرين على ترجيح التأويل .

ويكفي هذا في إسقاط هذه الطريقة , فهل يمكن أن يتصور عقلٌ أن يغيب الحق في أعظم أبواب الدين قروناً متطاولة ثم يوجد بعد ذلك على أيدي من تلقوا ذلك عن ثقافات مخالفة لدين الإسلام .

٢. بعض هذه التأويلات تمنعها لغة العرب التي نزل الوحي بها , فمثلاً قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) أُكد الفعل هنا بالمصدر ، والعرب لا تؤكد بالمصدر إلا إذا أرادت الحقيقة ، قال الفراء : إن الكلام إذا أُكد بالمصدر ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة .

وكذا قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) وقوله (ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيديَّ) فإن لفظ اليدين بالتثنية **والإضافة** لم يعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية ، ولم يرد قط بمعنى القدرة أو النعمة .

قال الذهبي في رسالة (إثبات اليد لله سبحانه) : هذا لا يُعرف في الكلام أن يقال : عملت بيديَّ كذا . والمراد نعمتي . ومن نقل هذا عن اللغة فقد افترى على اللغة , وأتى بشيء لا تعرفه العرب العرباء .

وقال ابن جرير : وفي قوله (بل يداه مبسوطتان) مع إعلامه عباده بأن نعمه لا تحصى , ومع ما وصفناه بأنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤديان عن الجمع , ما ينبئ عن خطأ قول من قال : معنى اليد في هذا الموضع : النعمة . وصحة قول من قال : إن يد الله هي له صفة أ.هـ

٣. بعض هذه التأويلات ممتنعة من جهة العقل , ومن ذلك قول الأشاعرة : إن الله سمع الأصوات , ورأى الأشياء في الأزل قبل أن يخلق المخلوقات , وهذا ممتنع إذ السمع متعلق بالصوت , والصوت لا يكون إلا من موجود , وكذا النظر متعلق بموجود[١] .

٤. هذه التأويلات مبنية على مسألة (الحقيقة والمجاز) وهذه المسألة لو تجاوزنا تحقيقها , فإن القرينة الصارفة للنصوص من الحقيقة إلى المجاز ينبغي أن تكون قرينة شرعية أو لغوية , وأما هم فالقرينة الموجبة لصرف النص عن ظاهره هي التصادم مع الأدلة العقلية الباطلة , ولذا نجدهم يختلفون فيما ينكرونه من الأسماء والصفات بناء على ما تؤمن به كل طائفة من هذه القوانين العقلية .

ومن عِداد ما يمكن إبطال هذا المسلك به : ذكر اللوازم الباطلة على هذا القول , ومنها :

١. أن الكتاب والسنة لا يُكتفى بهما في باب معرفة الله بأسمائه وصفاته , بل لا حاجة إليهما في هذا الباب , إذ يمكن معرفة ما يستحقه الله من الأسماء والصفات وما لا يستحقه عن طريق العقل .

٢. أن إنزال الكتب وإرسال الرسل فيه مضرة على الناس في هذا الباب , وذلك أن ما جاءت به الرسل يتعارض ظاهراً مع ما دلت عليه الأدلة العقلية[٢] , فيحصل التشويش من تلك النصوص على الأدلة العقلية .

فلو كان الحق أن الله لم يستوِ على العرش – كما دل العقل على ذلك عندهم – لكان نزول قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) مشوِشاً على الاعتقاد الصحيح عندهم , وحينها يكون نزول هذه الآية مضراً على عقيدة المسلمين , وهذا في غاية الفُحش .

٣. أن ظواهر النصوص الشرعية باطل , لأنه يدل على غير الحق , ولذا صرح عدد منهم بأن ظواهر القرآن والسنة في نصوص الصفات كفر[٣] .

---

(١) وحقيقة ما يثبتونها من السمع والبصر هو العلم .

(٢) وهذا باعترافهم .

(٣) وهذا في النصوص التي تتعارض عندهم مع الأدلة العقلية .

٤. أن الناس عند التنازع في هذا الباب لا يرجعون إلى الكتاب والسنة , بل يرجعون إلى عقولهم , وهذا مخالف لقول الله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) .

٥. أن نصوص القرآن والسنة في باب الصفات ألغاز وطلاسم لا يعرف المراد منها إلا من له معرفة بتلك القواعد العقلية .

٦. أن التفسير الصحيح لنصوص الصفات غاب عن الأمة قروناً متطاولة حتى علمه المتأخرون من أهل الكلام .

٧. أن المتأخرين من أهل الكلام أعلم من السلف السابقين في باب معرفة الله بأسمائه وصفاته .

وهنا سؤال مهم : لو كان الحق في باب الصفات هو طريقة المتأخرين , والتي هي استخراج معاني تلك النصوص بالتكلفات العقلية واللغوية , ونفي ما دلت عليه ظواهر تلك النصوص من إثبات الصفات , فلماذا لم يأتِ في القرآن , ولا في السنة , ولا على لسان علماء الأمة ما يدل على تلك المعاني المحرفة ؟!

بل لماذا كانت ظواهر النصوص خلاف تلك المعاني المحرفة ؟!

لمَ لمْ تأتِ آية واحدة بلفظ (استولى) بدل لفظ (استوى) مثلاً .

وهل يعقل أن يكون الحق الذي يجب اعتقاده في أعظم أبواب الدين , وهو باب الأسماء والصفات , لم يأت في الكتاب , ولا في السنة , ولا على لسان سلف الأمة , وإنما جاء على لسان أنباط الفرس , والروم , وفروخ اليهود , والنصارى , والفلاسفة ؟!

ورحم الله ابن القيم حين قال في النونية :

يَا قَوْمُ رُسْلُ اللهِ أعْرَفُ مِنْكُمُ ... وَأَتَمُّ نُصْحًا فِي كَمَالِ بَيَانِ

أَتُراهُمُ قَدْ ألْغَزُوا التَّوْحِيدَ إذْ ... بَيَّنْتُمُوه يَا أولِي العِرْفَانِ؟

أَتُراهُمُ قَدْ أظْهَرُوا التَّشْبِيهَ وَهْ ... وَ لَدَيْكُمُ كَعبادةِ الأَوْثَانِ؟

وَلأيِّ شَيءٍ لَمْ يَقُولُوا مِثْلَ مَا ... قَدْ قُلْتُمُ فِي رَبِّنَا الرَّحْمنِ؟

وَلأيِّ شَيءٍ صَرَّحُوا بِخلَافِهِ ... تَصْرِيحَ تَفْصِيلٍ بِلَا كِتْمَانِ؟

وأخيراً يقال : لو بعث الله من سار على نهج السلف وسأله : لمَ تُثبتُ لي الوجه , أو اليد , أو الغضب , أو غير ذلك من الصفات الثابتة في الوحيين ؟

لقال هذا السني : وجدتها في كتابك وأخبرنا بها نبيك ﷺ .

وأما لو بعث الله هذا المحرف لنصوص الصفات وسأله : لمَ نفيتَ عني صفة كذا وقد أثبتُها لنفسي ؟

هل سيكون جوابه : نفيتها لأنها لا تليق بك ؟! أو لأنه يلزم من إثباتها كذا وكذا ؟! أو لأنها تتعارض مع الأدلة العقلية ؟!

فيا خيبة من كان هذا جوابه لربه عز وجل .

ويحسن أيضاً قبل الكلام عن قواعد الأسماء والصفات الخاصة بالله جل وعلا أن نذكر بعض الفروق بين الأسماء والصفات :

١. أن الاسم له دلالتان : دلالة علَمية على الذات , ودلالة وصفية على الصفة القائمة بالذات , وأما الصفة فتدل على الوصف القائم بالذات .

فاسم الله (العليم) دال على ذات الله , ودال على وصف العلم القائم بالله عز وجل , بينما صفة (العلم) تدل على الوصف القائم بالله فقط[١] .

٢. أن كل اسم متضمن لصفة , وليس كل صفة يؤخذ منها اسم .

فاسم الله (العليم) متضمن لصفة العلم , واسم الله (الرحيم) متضمن لصفة الرحمة , واسم الله (القدير) متضمن لصفة القدرة , وهكذا , لكن صفة (المحبة) أو (الرضى) أو (الكلام) لا يؤخذ منها أسماء .

٣. أن الاسم لا يثبت إلا بطريق واحد , وهو النص , وأما الصفة فتثبت بثلاثة طرق , وهي :

أ. النص عليها . كما في قوله تعالى (ولله العزة) وقوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة) وقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) .

ب. اشتقاقها من الأسماء . فاسم (العليم) يؤخذ منه صفة العلم , واسم (الرحيم) يؤخذ منه صفة الرحمة , وهكذا .

ج. اشتقاقها من الأفعال . كصفة النزول , والاستواء , والتكلم , ونحو ذلك .

وفي سؤال موجه للجنة الدائمة للإفتاء : ما الفرق بين أسماء الله وصفاته ؟

فكان الجواب : أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به ، مثل القادر ، العليم ، الحكيم ، السميع ، البصير ، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله ، وعلى ما قام بها من العلم , والحكمة , والسمع , والبصر ، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات , كالعلم , والحكمة , والسمع , والبصر , فالاسم دل على أمرين ، والصفة دلت على أمر واحد ، ويقال : الاسم متضمن للصفة ، والصفة مستلزمة للاسم .

---

(١) وأما دلالتها على الذات فمن قبيل دلالة اللزوم .

قواعد أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله تعالى وصفاته :

أولاً : قواعد مشتركة بين الأسماء والصفات :

١ . أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية .

والمعنى أنه يُتوقف في إثباتها على النص الشرعي , فلا يُسمى الله ولا يوصف إلا بما جاء في الكتاب أو السنة , وذلك أن البشر مهما بلغوا في تعظيم الله فلن يبلغوا وصفه بالوصف الأكمل اللائق به إلا بما وصف به نفسه .

قال الإمام أحمد : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه ، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : وهذا الذي قال الإمام أحمد هو الذي عليه جميع الأئمة من أهل السنة .

وهذا الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة , وأما المتكلمون فلا يقتصرون على النص , قال ابن تيمية : والناس متنازعون ، هل يسمى الله بما صح معناه في اللغة والعقل والشرع وإن لم يرد بإطلاقه نص ولا إجماع ، أم لا يطلق إلا ما أطلق نصاً أو إجماعاً على قولين مشهورين : فعامة النظار يطلقون ما لا نص في إطلاقه ولا إجماع , كلفظ (القديم , والذات) ونحو ذلك , ومن الناس من يفصل بين الأسماء التي يُدعى بها ، وبين ما يخبر به عنه للحاجة ، فهو سبحانه إنما يدعى بالأسماء الحسنى كما قال (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه , مثل أن يقال : ليس هو بقديم , ولا موجود , ولا ذات قائمة بنفسها , ونحو ذلك ، فقيل : بل هو سبحانه قديم , موجود , وهو ذات قائمة بنفسها . وقيل : ليس بشيء . فقيل : بل هو شيء , فهذا سائغ ، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح أ.هـ

٢ . باب الصفات أوسع من باب الأسماء , وباب الإخبار أوسع من باب الصفات .

باب **الأسماء** ليس له إلا طريق واحد , وهو النص عليه , ومنه (العليم , الحكيم , الحي , القيوم , الصمد) فلا يشتق من الصفات ولا من الأفعال أسماء لله .

وباب **الصفات** له ثلاثة طرق , وهي : التصريح بالصفة , وتضمن الاسم لها , والتصريح بفعل أو وصف يدل عليها .

وأما باب **الإخبار** فهو أوسع الأبواب , لأنه ليس توقيفياً , بل يصح أن يُخبر عن الله بما لم يثبت به النص , ومن ذلك (القديم , الموجود) .

يقول ابن القيم : ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي , وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً , كالشيء , والموجود , والقديم , ونحو ذلك .

ومن الفروق أيضاً بين باب الأسماء والصفات والإخبار أن باب الأسماء لا يكون إلا باسم حسن بالغ في الحسن الغاية , وكذا باب الصفات لا يكون إلا بالوصف الأعلى والأكمل , وأما باب الإخبار فلا يشترط أن يُخبر عن الله بلفظ حسن , بل يصح أن يُخبر عن الله بلفظ ليس بحسن , ولكن يشترط أن يكون معنى اللفظ المستعمل ليس بسيء .

يقول ابن تيمية : وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيء ، لكن قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيء وإن لم يحكم بحسنه ، مثل اسم (شيء ، وذات ، وموجود – إذا أريد به الثابت ، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد فهو من الأسماء الحسنى – وكذلك المريد ، والمتكلم) فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم ، فليس ذلك من الأسماء الحسنى ، بخلاف الحكيم ، والرحيم ، والصادق ، ونحو ذلك , فإن ذلك لا يكون إلا محموداً .

٣. الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة أنواع :

أ. ما ورد بلفظ الاسم على وجه **التسمي به** :

مثل (العزيز , الحكيم , الغفور) فهذا القسم يسمى به الرب , ويوصف به , ويشتق له منه فعل .

فمثلاً لفظ (العزيز) يسمى الله بـ(العزيز) ويوصف بـ(العزة) ويقال (الله يُعز من يشاء) .

ب. ما ورد بلفظ الاسم على وجه الإضافة :

فهذا يطلق على الله بلفظ الإضافة ، ولفظ الفعل ، ولا يشتق له منه اسم .

مثل قوله تعالى (يخادعون الله وهو خادعهم) يصح أن يقال : الله خادع المنافقين ، ويقال : الله يخدع من يخادعه ، ولا يصح أن نعد من أسمائه (الخادع) لعدم وروده , ولأن إطلاق الخادع يحتمل الذم والمدح فلا يجوز إطلاقه في حق الله .

ج. ما ورد بلفظ الفعل فقط :

مثل (الكيد , والمكر) فهذا لا يطلق على الله إلا بلفظ الفعل , كقوله سبحانه وتعالى (إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً) وقوله (ومكروا ومكر الله) ولا يجوز أن يعد من أسمائه سبحانه (الكائد , والماكر) لما تقدم , وإنما جاز وصف الرب بالخداع , والمكر , والكيد في الآيات المشار إليها , لأنه في مقابل خداع أعدائه وكيدهم ومعاملتهم بمثل ما فعلوا .

قال ابن القيم : الفعل أوسع من الاسم ، ولهذا أطلق على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل ، كأراد , وشاء , وأحدث ، ولم يسم بـ(المريد , والمشيء , والمحدث) كما لم يسم نفسه بـ(الصانع , والفاعل , والمتقن) وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه ، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء ، وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسماً ، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف ، فسماه : الماكر , والخادع , والفاتن , والكائد , ونحو ذلك ، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به ، فإنه يخبر عنه بأنه (شيء , وموجود , ومذكور , ومعلوم , ومراد) ولا يسمى بذلك .

٤. أسماء الله تعالى وصفاته التي لم ترد إلا على وجه المقابلة لزم أن تثبت كذلك .

غالب أسماء الله تعالى تطلق عليه بإطلاق على جهة الانفراد , ولكن هناك بعض الأسماء وردت في سياق المقابلة , ومن ذلك (الأول الآخر) و(الظاهر الباطن) وذلك لأن معناها لا يتم على الكمال إلا بذلك , فـ(الأول الآخر) دال على الإحاطة الزمانية , و(الظاهر الباطن) دال على الإحاطة المكانية .

وكذا صفات الله غالبها يطلق عليه على جهة الانفراد , وهناك بعض الصفات جاءت في سياق المقابلة , ومن ذلك (النافع الضار) و(المعطي المانع) (القابض الباسط) (المعز المذل) .

قال ابن القيم : أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره , وهو غالب الأسماء , كالقدير , والسميع , والبصير , والعزيز , والحكيم , وهذا يسوغ أن يُدعى به مفرداً ومقترناً بغيره , فتقول : يا عزيز , يا حليم , يا غفور , يا رحيم , وأن يفرد كل اسم , وكذلك في الثناء عليه , **والخبر** عنه به يسوغ لك الإفراد والجمع .

ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده , بل مقروناً بمقابله , كـ(المانع) و(الضار) و(المنتقم) فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله , فإنه مقرون بـ(المعطي) و(النافع) و(العفو) فهو (المعطي المانع) (الضار النافع) (المنتقم العفو) (المعز المذل) لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله , لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية , وتدبير الخلق , والتصرف فيهم عطاء ومنعاً , ونفعاً وضراً , وعفواً وانتقاماً , وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع , والانتقام , والإضرار , فلا يسوغ .

فهذه الأسماء المزدوجة **تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد** الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض , فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد , ولذلك لم تجيء مفردة , ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه , فلو قلت (يا مذل , يا ضار , يا مانع) وأخبرت بذلك لم تكن مثنياً عليه , ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها أ.هـ

وقال في نونيته :

هذا ومن أسمائه ما ليس يفرد بل يقال إذا أتى بقِران
وهي التي تدعى بمزدوجاتها إفرادها خطر على الإنسان
إذ ذاك موهم نوع نقص جل رب العرش عن عيب وعن نقصان
كالمانع المعطي وكالضار الذي هو نافع وكماله الأمران
ونظير هذا القابض المقرون باسم الباسط اللفظان مقترنان
وكذا المعز مع المذل وخافض مع رافع لفظان مزدوجان
وحديث إفراد اسم منتقم فموقوف كما قد قال ذو العرفان
ما جاء في القرآن غير مقيد بالمجرمين وجا بـ(ذو) نوعان[١]

قال شيخنا ابن عثيمين معقباً على كلام ابن القيم : قلت : لكن لو أطلق عليه من ذلك اسم مدح لم يمتنع , فيسوغ أن يقال (العفو) من دون (المنتقم) كما ورد في القرآن الكريم ، ومثله (النافع) و(المعطي) فإن هذه الأسماء تستلزم المدح والثناء المطلق ، بخلاف (المانع , والمنتقم , والضار) على أن شيخ الإسلام رحمه الله ينكر تسمية الله بالمنتقم . ويقول : إن هذا لم يرد إلا مقيداً ، كقوله تعالى (إنا من المجرمين منتقمون) (فانتقمنا منهم) (والله عزيز ذو انتقام) أ.هـ

ويرى ابن تيمية أن الأسماء التي فيها ذكر (المنع , والخفض , والإذلال) **يجب** أن تقرن بما يضادها , وأما الأسماء التي فيها ذكر (العطاء , والرفع , والإعزاز) **فالأولى** أن تقرن بما يضادها .

قال رحمه الله : الأسماء التي فيها ذكر الشر[٢] لا تُذكر إلا مقرونة ,كقولنا (الضار النافع) (المعطي المانع) (المعز المذل) أو مقيدة ,كقوله (إنا من المجرمين منتقمون) .

وقال أيضاً : اتصافه بأنه يُعطي ويمنع , ويخفض ويرفع , ويعز ويذل , أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع أ.هـ

وأظهر ما يكون في مراعاة المقابلة هو في اسم (الأول الآخر) و(الظاهر الباطن) لأن التقابل فيهما دال على معنى مقصود , وهو الإحاطة .

---

(١) والمعنى أن (المنتقم) لم يرد في القرآن إلا مقيداً بالمجرمين ,كما قال تعالى (إنا من المجرمين منتقمون) أو مضافاً إلى (ذو) ,كما قال تعالى (والله عزيز ذو انتقام) .

(٢) لا يقصد رحمه الله أنها شر إذا أضيفت إلى الله , لأن الله سبحانه لا يُنسب ولا يُضاف إليه الشر ,كما قال ﷺ (والشر ليس إليك) ولكن يقصد أنها كذلك عند الإطلاق أو الإضافة إلى غير الله .

٥. الأسماء والصفات يشتركان في أمرين , ويختلفان في أمرين .

يشتركان في :

أ. جواز الاستعاذة بهما :

فيجوز قول : أعوذ بالله , وبالرحمن , وبالخالق , وبالحي .

بوب البخاري في صحيحه : باب السؤال بأسماء الله تعالى , والاستعاذة بها .

ويجوز قول : أعوذ بوجه الله , وبرحمة الله .

وفي صحيح مسلم مرفوعاً : أعوذ برضاك من سخطك , وبمعافاتك من عقوبتك .

ب. جواز الحلف بهما :

فيجوز قول : والله , والرحمن , ورب العالمين .

ويجوز قول : وعزة الله , وجلال الله , ورحمة الله[١] .

بوب البخاري في صحيحه : باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته .

ويختلفان في :

أ. **التعبيد** : فيجوز تعبيد الاسم للأسماء , فيقال : عبد الرحمن , وعبد الجليل , عبد القدوس .

ولا يجوز تعبيد الاسم للصفات , فلا يقال : عبد الرحمة , عبد القوة , عبد العزة .

ب. **الدعاء** : فيجوز دعاء الأسماء , فيقال : يا لله , يا رحمن , يا جواد , يا قوي .

ولا يجوز دعاء الصفات , كأن يقال : يا رحمة الله , يا قوة الله , يا جود الله .

قال ابن باز : لا ينبغي دعاء صفات الله , فلا يقال : يا وجه الله , أو يا علم الله افعل كذا , وإنما يُدعى الله بأسمائه وصفاته , فيقال : يا رحمن . فالصفات يتوسل بها , ولا تُدعى , وأقر شيخ الإسلام الإجماع على ذلك أ.هـ

قال ابن تيمية : وأما دعاء صفاته وكلماته فكفر باتفاق المسلمين .

---

(١) أما الصفات الخبرية ففيها خلاف .

٦. قد يطلق الاسم أو الصفة ويراد به الصفة أو الفعل , وقد يطلق ويراد به متعلق الصفة .

وهذه القاعدة أو الفائدة من القواعد المهمة جداً , وذلك أن أهل السنة والجماعة يُراعون سياقات النصوص , ويفرقون بين معنى الكلمة عند انفرادها , ومعناها في سياق الكلام , فقد يكون المعنى واحداً , وقد يتغير المعنى بحسب السياق .

وهذا الكلام يوجه إلى بعض من يبالغ في إثبات بعض الصفات لورودها في النصوص الشرعية , دون النظر إلى مراعاة السياق , ويوجه أيضاً إلى من يتهم منهج السلف وأتباع السلف بالتأويل في بعض النصوص , أو التناقض في المنهج بسبب أنهم يؤولون بعض النصوص دون بعض .

والحق أن السلف يتعاملون مع جميع النصوص بالظاهر المتبادر , ولا يؤولون النصوص عن معناها الظاهر , لكنهم يراعون فهم السياق , فيظن من لا علم له أن هذا من باب التأويل .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى في كلام نفيس : والمثال الثاني : لفظة (الأمر) فإن الله تعالى لما أخبر بقوله (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وقال (ألا له الخلق والأمر) واستدل طوائف من السلف على أن الأمر غير مخلوق , بل هو كلامه وصفة من صفاته بهذه الآية وغيرها , صار كثير من الناس يطرد ذلك في لفظ (الأمر) حيث ورد , فيجعله صفة طرداً للدلالة , ويجعل دلالته على غير الصفة نقضاً لها , وليس الأمر كذلك , فبينت في بعض رسائلي : **أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة تارة وعلى متعلقها أخرى** , فـ(الرحمة) صفة لله , ويسمى ما خلق (رحمة)[١] , و(القدرة) من صفات الله تعالى , ويسمى المقدور قدرة , ويسمى تعلقها بالمقدور قدرة , و(الخلق) من صفات الله تعالى , ويسمى خلقاً[٢] , و(العلم) من صفات الله , ويسمى المعلوم أو المتعلق علماً , فتارة يراد الصفة , وتارة يراد متعلقها , وتارة يراد نفس التعلق .

و(الأمر) مصدر , فالمأمور به يسمى أمراً , ومن هذا الباب سمي عيسى صلى الله عليه وسلم كلمة , لأنه مفعول بالكلمة , وكائن بالكلمة , وهذا هو الجواب عن سؤال الجهمية لما قالوا : عيسى كلمة الله فهو مخلوق , والقرآن إذا كان كلام الله لم يكن إلا مخلوقاً . فإن عيسى ليس هو نفس كلمة الله , وإنما سمي بذلك لأنه خلق بالكلمة على خلاف سنة المخلوقين , فخرقت فيه العادة وقيل له (كن) فكان . والقرآن نفس كلام الله , فمن تدبر ما ورد في باب أسماء الله تعالى وصفاته , **وإن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله , أو بعض صفات ذاته لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول اللفظ حيث ورد** حتى يكون ذلك طرداً للمثبت ونقضاً للنافي , بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرآن والدلالات , فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما مطلقاً , ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب وطرد الدليل ونقضه , فهو نافع في كل علم خبري أو إنشائي , وفي كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسنة , وفي سائر أدلة الخلق أ.هـ

---

(١) كما سمى الغيث (رحمة) في قوله تعالى (فانظر إلى آثار رحمة الله) .

(٢) هنا سقط , وتمام الكلام (ويسمى المخلوق خلقاً) كما في قوله تعالى (هذا خلق الله) والمراد مخلوق الله .

٧. من أدب الدعاء أن يتوسل بالاسم أو الصفة المناسبة لمطلوبه .

فيقول : يا رحمن ارحمني , يا غفور اغفر لي , يا منتقم عليك بالظالمين .

وليس من الحسن أن يقول : اللهم أهلك الظالمين يا غفور يا رحيم , أو اللهم ارحمني يا شديد العقاب .

قال ابن القيم : كما تقول (اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم) ولا يحسن : إنك أنت السميع البصير , فهو راجع إلى المتوسل إليه بأسمائه وصفاته أ.هـ

ولكن هناك بعض الأسماء يدعى بها في كل موضع دعاء , وهي الأسماء العامة مثل (الله , والرب) وأكثر دعاء الأنبياء في القرآن على اختلاف مطالبهم مصدَّر باسم الرب .

ومن لطيف ما ذكر ابن القيم أن بعض العرب سمع قارئاً يقرأ (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله) (والله غفور رحيم) قال : ليس هذا بكلام الله !

فقال القارئ : أتكذب بكلام الله تعالى ؟

فقال : لا ، ولكن ليس هذا بكلام الله تعالى .

فعاد إلى حفظه وقرأ (والله عزيز حكيم) .

فقال الأعرابي : صدقت : عز فحكم فقطع ، ولو غفر ورحم لما قطع .

ثم قال ابن القيم : ولهذا إذا ختمت آية الرحمة باسم عذاب أو بالعكس ظهر تنافر الكلام وعدم انتظامه , ولو كانت هذه الأسماء أعلاماً محضة لا معنى لها لم يكن فرق بين ختم الآية بهذا أو بهذا .

ثانياً : قواعد خاصة بأسماء الله تعالى :

١ . أسماء الله تعالى كلها حسنى .

قال تعالى (ولله الأسماء الحسنى) وقال تعالى (له الأسماء الحسنى) وهذا الأسلوب يفيد الحصر , فهو سبحانه وحده من له الأسماء الحسنى لا غير .

والأسماء الحسنى هي التي بلغت في الحسن غايته ومنتهاه من كل وجه[١] , فهي حسنى في ألفاظها , وحسنى فيما تحمله من معانٍ وصفات , وحسنى في آثارها , فكل أسماء الله تعالى أسماء جلال , وجمال , وكمال .

وعليه فكل اسم يدل على كمال من وجه دون وجه , أو يدل على كمال في حال دون حال فلا يُسمّى الله به ، وإن كان يمكن أن يُخبر به عن الله على وجه الكمال , كما يأتي قريباً إن شاء الله .

قال ابن القيم : صفاته كلها صفات كمال محض , فهو موصوف من الصفات بأكملها , وله من الكمال أكمله , وهكذا أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها , فليس في الأسماء أحسن منها , ولا يقوم غيرها مقامها , ولا يؤدي معناها , وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض , بل هو على سبيل التقريب والتفهيم , وإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله , وأتمه معنى , وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص .

٢ . أسماء الله تعالى أزلية غير مخلوقة .

سبق أن أسماء الله بالغة في الحسن الغاية , وأن البشر لا يستطيعون أن يصفوا الله بالوصف الأكمل من قِبل أنفسهم , لأنهم لا يحيطون علماً بالله , فالله سبحانه هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء العظيمة الجليلة , وإذا كان كذلك فهي ليست مخلوقة , لأنها من كلام الله , وكلام الله من صفاته , وهي أيضاً أزلية قديمة ليست حادثة , لأن الله لم يزل متصفاً بالكمالات .

قال الإمام أحمد : من زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد كفر .

وقال ابن القيم في التعليق على حديث (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك ....سميت به نفسك) : فالحديث صريح في أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم أ.هـ

وقد زعم المعتزلة أن أسماء الله مخلوقة , وابتدعوا مسألة (الاسم غير المسمى) فأنكر عليهم السلف وقالوا : أسماء الله من كلامه , لأنه هو الذي سمى نفسه , وكلامه غير مخلوق .

يقول ابن تيمية : فإن الناس قد تنازعوا في ذلك , والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة , بعد أحمد وغيره , والذي كان معروفاً عند أئمة السنة , أحمد وغيره : الإنكار على الجهمية الذين يقولون : أسماء الله مخلوقة .

---

(١) فلا يمكن أن يكون أحسن منها ولا مثلها أبداً , لأن (حُسنى) تأنيث (أحسن) وليست تأنيث (حسن) وتأنيث (حسن) (حسنة) والحسنة لا تمنع المشاركة ولا التجاوز , فيمكن أن يكون غيرها أحسن منها أو مثلها .

٣. أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين .

قال ﷺ : أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك , أو أنزلته في كتابك , أو علمته أحداً من خلقك , أو استأثرت به في علم الغيب عندك . رواه أحمد , وابن حبان , والحاكم , وصححه الألباني .

قال ابن القيم في قوله ﷺ (استأثرت به) : أي انفردت بعلمه ، وليس المراد انفراده بالتسمي به , لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه أ.هـ

وأما قول النبي ﷺ : إن لله تسعة وتسعون اسماً من أحصاها دخل الجنة . متفق عليه , وعند البخاري : لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة . فليس في ذلك دليل على أنها محصورة بهذا العدد , وإنما غاية ما فيه أن هذه الأسماء موصوفة بأن من أحصاها دخل الجنة , كما تقول : عندي مائة درهم أعددتها للصدقة , فلا ينافي ذلك أن يكون عندك دراهم أخرى مدخرة لغير الصدقة .

قال ابن القيم : قوله (إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة) رواه البخاري ومسلم , فالكلام جملة واحدة , وقوله (من أحصاها دخل الجنة) صفة لا خبرٌ مستقل , والمعنى : له أسماء متعددة , من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة , وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها , وهذا كما تقول : لفلان مائة مملوك , وقد أعدهم للجهاد , فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدون لغير الجهاد , وهذا لا خلاف بين العلماء فيه .

وذكر رحمه الله أن مراتب إحصاء أسماء الله ثلاثة , وهي :

المرتبة الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها .

المرتبة الثانية : فهم معانيها ومدلولها .

المرتبة الثالثة : دعاؤه بها , كما قال تعالى (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) .

وهو مرتبتان : إحداها : دعاء ثناء وعبادة ، والثاني : دعاء طلب ومسألة .

وقال شيخنا : وليس معنى إحصاءها أن تكتب في رقاع ثم تكرر حتى تحفظ , ولكن معنى ذلك : أولاً : الإحاطة بها لفظاً . ثانياً : فهمها معنى . ثالثاً : التعبد لله بمقتضاها .

٤. كثرة أسماء الله تعالى دالةٌ على عظمته .

إن من المعلوم في لغة العرب أن الشيء إذا كثرت أسماؤه دل ذلك على عظمة المسمى وشرفه , لأن تعدد الأسماء يدل على تعدد الصفات وتنوعها .

وكان العرب يحتفون كثيراً بالإبل , ولذا أكثروا من أسماءها , وكذا أكثروا من أسماء السيف , والأسد .

والله سبحانه وتعالى أسماؤه لا تحصى عدداً لتعدد صفات كماله وكثرتها , وكل اسم منها يدل على صفة كمال أو أكثر , فتبارك الله القائل (ولا يحيطون به علماً) وصدق رسوله الكريم ﷺ حين قال : سبحانك لا أحصي ثناء عليك , أنت كما أثنيت على نفسك .

٥. أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف .

كل اسم من أسماء الله تعالى متضمن لصفة ، فـ(الرحيم) متضمن لصفة الرحمة ، و(العليم) متضمن لصفة العلم , وهكذا , فأسماء الله تعالى ليست أسماء مجردة عن معانيها[١] , بل كل اسم منها متضمن لصفة هي الغاية في تمامها وكمالها .

وهناك من أسماء الله تعالى ما هو متضمن لأكثر من صفة , فاسم (اللطيف) متضمن لصفة اللطف : لطف العلم , ولطف الرحمة , واسم (الحكيم) متضمن لصفة الحُكم , وصفة الحكمة , وصفة الإحكام , واسم (الجبار) متضمن لصفة جبر القهر والعزة , وجبر الكسير , ويدخل فيه صفة العلو , كما ذكر ابن القيم في النونية :

وكذلك الجبار من أوصافه والجبر في أوصافه قسمان
جبر الضعيف وكل قلب قد غدا ذا كسرة فالجبر منه دان
والثاني جبر القهر بالعز الذي لا ينبغي لسواه من إنسان
وله مسمى ثالث وهو العلو فليس يدنو منه من إنسان
من قولهم جبارة للنخلة العليا التي فاتت لكل بنان

وهناك من أسماء الله ما هو جامع لصفات عديدة , كما في أسماء العظمة , كاسم المجيد , والعظيم , والصمد .

قال ابن القيم : من أسمائه الحسنى ما يكون دالاً على عدة صفات , ويكون ذلك الاسم متناولاً لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها , كما تقدم بيانه , كاسمه العظيم , والمجيد , والصمد .

وقال السعدي : الواحد الأحد هو الذي توحد بجميع الكمالات ، وتفرد بكل كمال , ومجد , وجلال , وجمال , وحمد , وحكمة , ورحمة ، وغيرها من صفات الكمال , فليس له فيها مثيل ولا نظير ، ولا مناسب بوجه من الوجوه , فهو الأحد في حياته ، وقيوميته ، وعلمه ، وقدرته ، وعظمته ، وجلاله ، وجماله ، وحمده ، وحكمته ، ورحمته ، وغيرها من صفاته ، موصوف بغاية الكمال ، ونهايته من كل صفة من هذه الصفات , فيجب على العبيد توحيده ، عقداً ، وقولاً ، وعملاً ، بأن يعترفوا بكماله المطلق ، وتفرده بالوحدانية ، ويفردوه بأنواع العبادة .

وهذا بخلاف أسماء سائر بني آدم , فقد يسمى رجل (عادل) وهو من أظلم الناس ، وقد يسمى (حكيم) وهو من أجهل الناس , بل لا يجوز أن تُراعى الصفة في أسماء بني آدم إلا في حق النبي ﷺ فهي أعلام وأوصاف[٢].

---

(١) وقد ذهب المعتزلة إلى أن أسماء الله أعلامٌ مجردة عن الصفات , واختار هذا القول ابن حزم من الظاهرية , وهذا هو غاية التعطيل والإلحاد في أسماء الله تعالى .

(٢) وكذا أسماء القرآن ، وأسماء الجنة والنار ، وأسماء القيامة فهي أعلام وأوصاف .

فالقارعة لأنها تقرع الآذان ، والصاخة لأنها تصخ الآذان ، والواقعة لتحقق وقوعها , وهكذا باقي الأسماء لها .

قال ابن القيم في اسم نبينا محمد ﷺ : وهذا علم وصفة , اجتمع فيه الأمران في حقه , وإن كان علماً محضاً في حق كثير ممن تسمى به غيره , وهذا شأن أسماء الرب تعالى , وأسماء كتابه , وأسماء نبيه , هي أعلام دالة على معان هي بها أوصاف , فلا تضاد فيها العلمية الوصف , بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين .

وقال أيضاً : أسماؤه عز وجل الحسنى هي أعلام وأوصاف , والوصف بها لا ينافي العلمية , بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم , لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة , بخلاف أوصافه تعالى .

٦. أسماء الله تعالى مترادفة في الذات ، متباينة في المعنى .

كل اسم من أسماء الله له معنى يختلف عن الاسم الآخر , فهي بهذا الاعتبار متباينة ، لأن كل اسم يدل على صفة لا يدل عليه الاسم الآخر من كل وجه , لكنها كلها دالة على ذات واحدة , وهي ذات البارئ عز وجل , فتكون بهذا الاعتبار مترادفة .

فمثلاً (الحي ، القيوم ، السميع ، البصير ، الرحيم ، الخالق ، الحكيم) كلها أسماء لمسمى واحد , وهو الله سبحانه وتعالى , لكن معنى (الحي) غير معنى (الحكيم) وغير معنى (القدير) وهكذا .

قال ابن القيم : أسماءه الحسنى لها اعتباران , اعتبار من حيث الذات , واعتبار من حيث الصفات , فهي بالاعتبار الأول مترادفة , وبالاعتبار الثاني متباينة .

٧. كل اسم من أسماء الله تعالى له غاية الكمال بمفرده , وهناك بعض الأسماء إن اقترنت أفادت كمالاً زائداً حاصلاً من اجتماع الاسمين .

سبق بيان أن أسماء الله تعالى كلها حسنى بالغةٌ في الحسن والكمال الغاية , فلا يمكن أن يزاد في كمالها كمالٌ , لأن كل اسم منها استوعب غاية الكمال في معناه .

قال ابن تيمية : ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان ، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص ، والإثبات لكل كمال , وأنه تعالى ليس له كمال يُنتظر بحيث يكون قبله ناقصاً أ.هـ

ولكن يوجد بعض الأسماء إذا اقترنت بغيرها من الأسماء أفادت كمالاً خارجاً عن كمال الاسمين المقترنين , ومن ذلك (العفو القدير) فله سبحانه من العفو الوصف الأكمل , فلا غاية في العفو بعد عفو الله , وله من القدرة الوصف الأكمل كذلك , فلا غاية في القدرة بعد قدرة الله تعالى , وإذا اجتمع الوصفان دل على كمال آخر , وهو أن هذا العفو ليس عن عجز , وإنما هو عفو مع القدرة على الأخذ والمعاجلة بالعقوبة .

يقول ابن القيم : صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر , وذلك **قدر زائد** على مفرديهما , نحو (الغني الحميد) (العفو القدير) (الحميد المجيد) وهكذا عامة الصفات المقترنة , والأسماء المزدوجة في القرآن , فإن الغنى صفة كمال , والحمد كذلك , واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر , فله ثناء من غناه , وثناء من حمده , وثناء من اجتماعهما , وكذلك (العفو القدير) و(الحميد المجيد) و(العزيز الحكيم) فتأمله فإنه من أشرف المعارف .

وقال السعدي : من أسمائه الحسنى ما يؤتى به مفرداً , ويؤتى به مقروناً مع غيره , وهو أكثر الأسماء الحسنى ، فيدل ذلك على أن لله كمالاً من إفراد كل من الاسمين فأكثر , وكمال من اجتماعهما , أو اجتماعها .

تنبيه : ليس المعنى أن الاسم يكتسب كمالاً جديداً بسبب الاجتماع , لأن أسماء الله بلغت الغاية في الحسن والكمال , فلا يمكن أن يكون فوق كمالها كمال , ولكن المعنى أنه باجتماع الاسمين يحصل كمال آخر غير الذي في الاسمين , وهذا الكمال إنما يحصل في علمنا , وإلا فهو ثابت لله قبلُ .

٨. الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص فلا يُسمى الله بها .

وذلك أن أسماء الله كمال من كل وجه , وكل أسماءه سبحانه وتعالى تضاف إليه على جهة الإطلاق .

يقول ابن القيم : الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه , بل يطلق عليه منها كمالها , وهذا كـ(المريد , والفاعل , والصانع) فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه , ولهذا غلط من سماه بـ(الصانع) عند الإطلاق , بل هو الفعال لما يريد , فإن الإرادة , والفعل , والصنع منقسمة , ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله **فعلاً وخبراً** .

وقال ابن تيمية : وأما تسميته سبحانه بأنه (مريد) وأنه (متكلم) فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن , ولا في الأسماء الحسنى المعروفة ، ومعناهما حق ، ولكن **الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله بها , وهي التي جاءت في الكتاب والسنة , وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها** , والعلم , والقدرة , والرحمة ونحو ذلك هي في نفسها صفات مدح , والأسماء الدالة عليها أسماء مدح , وأما (الكلام , والإرادة) فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود , كالصدق والعدل , وإلى مذموم , كالظلم والكذب , والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم , جاء ما يوصف به من (الكلام , والإرادة) في أسماء تخص المحمود , كاسمه (الحكيم , والرحيم , والصادق , والمؤمن , والشهيد , والرؤوف , والحليم , والفتاح) ونحو ذلك , فلهذا لم يجيء في أسمائه الحسنى المأثورة (المتكلم , والمريد) أ.هـ

٩. كل وصف يدل على كمال من وجه دون وجه , أو في حال دون حال فلا يسمى الله به .

وذلك أن أسماء الله كمال على الإطلاق لا تقبل التقييد , فما ورد من الصفات مقيداً بحال دون حال , وصف الله به في حال الكمال دون حال النقص , ومع ذا لا يصح أن يكون اسماً لله .

ومن ذلك : صفة المكر , والكيد , والخداع , يصح أن يوصف الله بها في حال المقابلة – كما يأتي بيانه في قواعد الصفات – وأما تسمية الله بـ(الماكر , والكائد , والمخادع) فلا يصح .

١٠. أسماء الله تعالى إن دلت على وصفٍ غير متعدٍ تضمنت أمرين :

١. ثبوت ذلك الاسم لله تعالى .

٢. ثبوت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم لله عز وجل .

فمثلاً اسم (الحي) تضمن إثبات اسم (الحي) لله عز وجل , وإثبات صفة (الحياة) له تعالى .

وإن دلت على وصفٍ متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور :

١. ثبوت ذلك الاسم لله تعالى .

٢. ثبوت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم لله عز وجل .

٣. ثبوت مقتضى ذلك الاسم .

فمثلاً اسم (الخالق) تضمن إثبات اسم (الخالق) لله تعالى , وإثبات صفة (الخلق) له تعالى , وإثبات مقتضى ذلك , وهو أن الله يخلق ما يشاء .

واسم (السميع) تضمن إثبات اسم (السميع) لله تعالى , وإثبات صفة (السمع) له تعالى , وإثبات مقتضى ذلك , وهو أن الله يسمع كل شيء , ولا تخفى عليه خافية .

١١. التشابه الواقع بين أسماء الله تعالى وأسماء بعض المخلوقات لا يلزم منه التشابه في الصفات .

والمعنى أنه لا بأس بوجود تشابه واتفاق بين أسماء الله تعالى وأسماء المخلوقات , وهذا التشابه إنما يكون في لفظ الاسم ومعناه , وأما كيفية الصفة المضمنة في الاسم فلا مقارنة بينهما فضلاً عن أن تكون مثلها .

بل هذا الأمر حاصل بين المخلوقات المتباينة في صفاتها , فالإنسان له وجه ويدٌ , والفيل له وجه ويدٌ , والزرافة لها وجه ويدٌ , وهذا الاشتراك في مسمى (الوجه واليد) لا يلزم منه الاشتراك والتشابه في صفة الوجه واليد .

ومن أنكر وجود هذا القدر من التشابه لزمه تعطيل جميع الصفات , بل إنكار وجود الله تعالى , وذلك أن الله يوصف بأنه موجود , والمخلوق كذلك , فإن أقر المنكر بذلك لزمه الإقرار بجميع الصفات التي حصل فيها اشتراك بين الخالق والمخلوق , وإن فسر وجود الله بتفسير ووجود المخلوق بتفسير مخالف[1] كان متجنياً على لغة العرب , إذ لا يُعرف في لغة العرب معنى للوجود إلا أنه ضد العدم .

قال ابن تيمية : الله سبحانه وتعالى سمى نفسه وصفاته بأسماء , وسمى بها بعض المخلوقات , فسمى نفسه (حياً , عليماً , سميعاً , بصيراً , عزيزاً , جباراً , متكبراً , ملِكاً , رؤوفاً , رحيماً) وسمى بعض عباده (عليماً) وبعضهم (حليماً) وبعضهم (رؤوفاً رحيماً) وبعضهم (سميعاً بصيراً) وبعضهم (ملِكاً) وبعضهم (عزيزاً) وبعضهم (جباراً متكبراً) ومعلوم أنه ليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم ، ولا السميع كالسميع ، وهكذا في سائر أسماء الله .

قال سبحانه وتعالى (إن الله كان عليماً حكيماً) وقال (وبشروه بغلام عليم) , وقال (إنه كان حليماً غفوراً) وقال (فبشرناه بغلام حليم) , وقال (إن الله بالناس لرؤوف رحيم) وقال (بالمؤمنين رؤوف رحيم) , وقال (إن الله كان سميعاً بصيراً) وقال تعالى (فجعلناه سميعاً بصيراً) أ.هـ

وفي فتوى اللجنة الدائمة رقم (٨٩١١) : إن كثيراً من الأسماء مشتركة بين الله تعالى وبين غيره من مخلوقاته في اللفظ والمعنى الكلي الذهني ، فتطلق على الله بمعنى يخصه تعالى ويليق بجلاله سبحانه ، وتطلق على المخلوق بمعنى يخصه ويليق به ، فيقال مثلاً : الله حليم ، وإبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام حليم ، وليس حلم إبراهيم كحلم الله ، والله رؤوف رحيم ، ومحمد ﷺ رؤوف رحيم ، وليس رأفة محمد ﷺ ورحمته كرأفة الله بخلقه ورحمته ، والله تعالى جليل كريم ذو الجلال والإكرام على وجه الإطلاق ، وكل نبي كريم جليل ، وليست جلالة كل نبي وكرمه كجلالة غيره من الأنبياء وكرمه , ولا مثل جلال الله وكرمه ، بل لكل من الجلالة والكرم ما يخصه ، والله تعالى حي ، وكثير من مخلوقاته حي ، وليست حياتهم كحياة الله تعالى ، والله سبحانه مولى رسوله محمد ﷺ وجبريل وصالح المؤمنين ، وليس ما لجبريل وصالح المؤمنين من ذلك مثل ما لله من الولاية والنصر لرسوله ﷺ إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المذكورة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الثابتة عنه ، ولا يلزم من ذلك تشبيه المخلوق بالخالق في الاسم أو الصفة , وأسلوب الكلام وما احتف به من القرائن يدل على الفرق بين ما لله من الكمال في أسمائه وصفاته , وما للمخلوقات مما يخصهم من ذلك على وجه محدود يليق بهم .

وقال ابن تيمية في كتابه (نقض التأسيس) تعليقاً على حديث (خلق الله آدم على صورته) : فإن قيل هذا تصريح بأن وجه الله يشبه وجه الإنسان كما ورد (صورة الإنسان على صورة الرحمن) فالجواب : أن هذا أيضاً لازم للمنازع ، ولهذا أورده الرازي , وأجاب عنه بقوله : فإن قيل المشاركة في صفات الكمال تقتضي المشاركة في الإلهية , قلنا : المشاركة في بعض اللوازم البعيدة , مع

---

(١) كما فعل بعض الجهمية .

حصول المخالفة في الأمور الكثيرة لا تقتضي المساواة في الإلهية , ولهذا المعنى قال تعالى (وله المثل الأعلى) وقال ﷺ : تخلقوا بأخلاق الله . فيقال : لا ريب أن كل موجودين لابد أن يتفقا في شيء يشتركان فيه , وأن أحدهما أكمل فيه وأولى من الآخر , وإلا إذا قدر أنهما لا يتفقان في شيء أصلاً , ولا يشتركان فيه , لم يكونا موجودين , وهذا معلوم بالفطرة البديهية التي لا يتنازع فيها العقلاء الذين يفهمونها , وهذا الذي جاءت به السنة من ثبوت هذا الشبه من بعض الوجوه , وقد أخبر به الرسول ﷺ فوجب قبوله والإيمان به , والله تعالى هو الذي خلق آدم على صورته وهذا لا يناقض قوله تعالى (ليس كمثله شيء) لأن المماثلة منفية عن الله تعالى على كل حال , فهو جل وعلا لا يماثله شيء , وليس له سمي , ولا ند , ولا كفء , وكل ذلك لا يمنع المشابهة من بعض الوجوه البعيدة , كالوجود مثلاً , والعلم , والحياة , ونحو ذلك أ.هـ

١٢ . من أسماء الله تعالى ما يختص به سبحانه فلا يسمى به غيره , ومنها ما لا يختص به فيجوز أن يسمى به غيره .

ومن أمثلة الأسماء المختصة به سبحانه : الله , الرحمن , القدوس , السلام , الخالق .

ومن أمثلة الأسماء التي يصح أن تطلق على غيره : حكيم , رحيم , رؤوف .

ويشترط في هذا النوع أن لا تُراعى الصفة في تسمية المخلوق بالاسم المشترك , وإنما يُطلق عليه على جهة العلمية المحضة .

والتسمي بأسماء الله أو الوصف بها , له صور وأحكام :

١ . إن كانت هذه الأسماء أو الصفات خاصة بالله ، لا تطلق إلا عليه ، مثل (الله ، الرحمن ، القدوس ، القيوم[1]) فلا يجوز التسمي بها ، ولا الوصف بها , ولا مناداة الشخص بها مطلقاً , بل يجب تغييرها .

قال ابن القيم : ومما يمنع تسمية الإنسان به : أسماء الرب تبارك وتعالى , فلا يجوز التسمية بالأحد , والصمد , ولا بالخالق , ولا بالرازق , وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى .

٢ . إن كانت هذه الأسماء , أو الصفات ليست خاصة بالله ، بل هي مشتركة مثل (العزيز ، الرحيم ، الرؤوف ، الحكيم) .

فهذه على حالين :

أ. **التسمي بها** : إن كان محلى بـ(أل) كما لو تسمى بـ(الرحيم , أو الحكيم , ونحو ذلك) فالأولى ترك ذلك .

وأما إن تجرد عنها , كما لو تسمى بـ(رحيم , أو حكيم , أو عزيز , ونحو ذلك) فلا بأس بذلك , بشرط أن لا يراعي في ذلك معنى الصفة , بل يكون للعلمية المحضة فقط, ويكون لله تعالى منها ما يليق بجلاله , وللعبد منها ما يليق بحاله .

فلو سُمي شخص (رحيم) فقيل له : لم سُميت بذلك ؟ فقال : لأني أرحم الآخرين .

فنقول : لا يجوز ، لأنه راعى الصفة ، فشابه أسماء الله في مراعاتها للصفة .

ولذلك أنكر النبي ﷺ على أبي الحكم مع أنه أقر بعض الصحابة على ذلك مثل : الحكم بن عمرو الغفاري , والحكم بن الحارث السلمي , وحكيم بن حزام , وحكيم بن الحارث الطائفي , وغيرهم , وإنما كان ذلك لمراعاة الصفة , والله أعلم .

ب. **الوصف بها** : وهذا جائز مطلقاً , سواء كان معرفاً بـ(أل) أو لا , كما تقول (إلى أخي العزيز , أو إلى أخي الكريم , ونحو ذلك) وتقول (فلان عزيز علينا , وفلان كريم , ونحو ذلك) وقد وصف الله بعض خلقه بذلك , فوصف النبي ﷺ بقوله (بالمؤمنين رؤوف رحيم) ووصف العرش بقوله (رب العرش الكريم) (ولها عرش عظيم) .

---

(١) وقد جاء أن النبي ﷺ غير اسم (قيوم) إلى (عبد القيوم) .

والخلاصة : أن التسمي بأسماء الله أو الوصف بها إن كانت من خصائص الله لم يجز التسمي أو الوصف بها , وإن كانت ليست من خصائص الله جاز ذلك , بشرط أن لا تُراعى الصفة .

إلا أن الأولى ترك التسمية بأسماء الله إذا كانت معرفة بـ(أل) لأن (أل) تفيد الاستغراق في الصفة , وهذا لا يكون إلا لله .

وسئل شيخنا ابن عثيمين رحمه الله عن حكم التسمي بأسماء الله , مثل : كريم ، وعزيز , ونحوهما ؟

فأجاب بقوله : التسمي بأسماء الله عز وجل يكون على وجهين :

الوجه الأول : وهو على قسمين :

القسم الأول : أن يحلى بـ(أل) ففي هذه الحال لا يسمى به غير الله عز وجل , كما لو سميت أحداً بالعزيز ، والسيد ، والحكيم ، وما أشبه ذلك ، فإن هذا لا يسمى به غير الله , لأن (أل) هذه تدل على لمح الأصل ، وهو المعنى الذي تضمنه هذا الاسم(١) .

القسم الثاني : إذا قصد بالاسم معنى الصفة , وليس محلى بـ(أل) فإنه لا يسمى به ، ولهذا غيَّر النبي ﷺ كنية أبي الحكم التي تكنى بها , لأن أصحابه يتحاكمون إليه ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام : إن الله هو الحكم ، وإليه الحكم . ثم كناه بأكبر أولاده شريح , فدل ذلك على أنه إذا تسمى أحد باسم من أسماء الله ملاحظاً بذلك معنى الصفة التي تضمنها هذا الاسم ، فإنه يمنع , لأن هذه التسمية تكون مطابقة تماماً لأسماء الله سبحانه وتعالى ، فإن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف , لدلالتها على المعنى الذي تضمنه الاسم .

الوجه الثاني : أن يتسمى بالاسم غير محلى بـ(أل) وليس المقصود به معنى الصفة , فهذا لا بأس به مثل : حكيم ، ومن أسماء بعض الصحابة حكيم بن حزام الذي قال له النبي عليه الصلاة والسلام : لا تبع ما ليس عندك . وهذا دليل على أنه إذا لم يقصد بالاسم معنى الصفة ، فإنه لا بأس به .

لكن في مثل (جبار) لا ينبغي أن يتسمى به ، وإن كان لم يلاحظ الصفة ، وذلك لأنه قد يؤثر في نفس المسمى ، فيكون معه جبروت ، وغلو , واستكبار على الخلق , فمثل هذه الأشياء التي قد تؤثر على صاحبها ، ينبغي للإنسان أن يتجنبها(٢) ، والله أعلم أ.هـ

وفي فتوى اللجنة الدائمة : ما كان من أسماء الله تعالى عَلَم شخص كلفظ (الله) امتنع تسمية غير الله به , لأن مسماه معين لا يقبل الشركة , وكذا ما كان من أسمائه في معناه في عدم قبول الشركة كـ(الخالق , والبارىء) فإن الخالق من يوجد الشيء على غير مثال سابق , والبارىء من يوجد الشيء بريئاً من العيب ، وذلك لا يكون إلا من الله وحده , فلا يسمى به إلا الله تعالى ، أما ما كان له معنى كلي تتفاوت فيه أفراده من الأسماء والصفات كـ(الملك ، والعزيز ، والجبار، والمتكبر) فيجوز تسمية غيره بها , فقد سمى الله نفسه بهذه الأسماء , وسمى بعض عباده بها , مثال قول تعالى (قالت امرأة العزيز) وقال (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) إلى أمثال ذلك .

ولا يلزم التماثل ، لاختصاص كل مسمى بسمات تميزه عن غيره , وبهذا يعرف الفرق بين تسمية الله بلفظ الجلالة , وتسميته بأسماء لها معانٍ كلية تشترك أفرادها فيها , فلا تقاس على لفظ الجلالة .

---

(١) يشكل عليه إقرار النبي ﷺ لبعض الصحابة على مثل ذلك كـ(الحكم بن عمرو الغفاري , والحكم بن الحارث السلمي) والله أعلم .

(٢) يشكل عليه إقرار النبي ﷺ لبعض الصحابة على هذه التسمية , كما في (جبار بن صخر) .

أما الآية (ولله الأسماء الحسنى) فالمراد منها قصر كمال الحسن في أسمائه تعالى , لأن كلمة الحسنى اسم تفضيل , وهي صفة للأسماء , لا قصر مطلق أسمائه عليه تعالى , كما في قوله تعالى (والله هو الغني الحميد) فالمراد قصر كمال الغنى , والحمد عليه تعالى , لا قصر اسم (الغني , والحميد) عليه , فإن غير الله يسمى غنياً , وحميداً أ.هـ

١٣. دلالة أسماء الله تعالى تكون بالمطابقة ، وبالتضمن ، وبالالتزام[١] .

فمثلاً اسم الله (الرزاق) يدل على ذات الرب وصفة الرزق بالمطابقة (ربٌ رازق) ويدل على ذات الرب بالتضمن , وعلى صفة الرزق بالتضمن , لأن هذا الاسم يتضمن صفة الرزق , ويدل على صفة الحياة , والغنى , والكرم بالالتزام , لا بالمطابقة ولا بالتضمن .

قال ابن القيم : الاسم من أسمائه تبارك وتعالى كما يدل على الذات والصفة التي اشتق منه بالمطابقة , فإنه يدل عليه دلالتين أخريين : بالتضمن , واللزوم , فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن , وكذلك على الذات المجردة عن الصفة , ويدل على الصفة الأخرى باللزوم , فإن اسم (السميع) يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة , وعلى الذات وحدها والسمع وحده بالتضمن , ويدل على اسم (الحي) وصفة الحياة بالالتزام أ.هـ

١٤. أسماء الله تعالى ترجع من حيث معانيها إلى أحد الأمور التالية :

١. ما يرجع إلى صفات معنوية , مثل : العليم , والقدير , والسميع .

٢. ما يرجع إلى أفعاله , مثل : الخالق , والرزاق .

٣. ما يرجع إلى التنزيه المحض , مثل : القدوس , والسلام .

٤. الاسم الدال على أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة , مثل : المجيد , والعظيم .

---

(١) والحق أن هذه المصطلحات مصطلحات أهل المنطق , ومعناها عندهم :

دلالة المطابقة : دلالة اللفظ على جميع معناه . أو : تفسير اللفظ بجميع مدلوله .

وسميت مطابقة , لتطابق اللفظ والمعنى فيها .

ودلالة التضمن : دلالة اللفظ على بعض معناه . أو : تفسير اللفظ ببعض مدلوله .

وسميت تضمناً , لأن بعض المعنى مفهوم من ضمن كله أو داخل في ضمن كله .

ودلالة الالتزام : دلالة اللفظ على غير ما يدل عليه في أصل وضعه , أو : دلالة اللفظ على خارج معناه .

ولتقريب هذه الدلالات نمثل بلفظ (البيت) .

يدل لفظ (البيت) على جميع أجزاءه (الجدران , والسقف , والأبواب , والنوافذ) بالمطابقة , لأن اللفظ يشمل جميع الأجزاء .

ويدل لفظ (البيت) على الجدار وحده بالتضمن , وعلى السقف وحده بالتضمن , وعلى الأبواب وحدها بالتضمن , لأن هذه الأشياء ضمن البيت .

ويدل لفظ (البيت) على وجود باني له بالالتزام , إذ لا يمكن وجود بيت إلا بباني يبنيه .

ثالثاً : قواعد خاصة بصفات الله تعالى :

١ . صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

قال تعالى (ولله المثل الأعلى) وقال تعالى (وله المثل الأعلى) والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى والأكمل , الذي لا أعلى منه , ولا أكمل منه , ولا مساوٍ له .

فاسم (العليم) متضمن لصفة العلم الكامل ، المحيط بكل شيء , زماناً ومكاناً , الذي لا تخفى عليه خافية , يعلم السر وأخفى , سبحانه عز وجل .

واسم (الحي) متضمن لصفة الحياة الكاملة , التي لم يسبقها عدم , ولا يلحقها فناء , ولا يعتريها سنة ولا نوم .

وهكذا باقي صفاته عز وجل .

قال ابن تيمية : فالرب تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها ، منزه عن النقص بكل وجه ، ممتنع من أن يكون له مثيل في شيء من صفات الكمال , فأما صفات النقص فهو منزه عنها مطلقاً ، وأما صفات الكمال فلا يماثله – بل ولا يقاربه – فيها شيء من الأشياء .

وقال ابن القيم : وأنه الموصوف بصفات الكمال المستحق لنعوت الجلال , الذي له الأسماء الحسنى , والصفات العلى , وله المثل الأعلى , فلا يدخل السوء في أسمائه , ولا النقص والعيب في صفاته , ولا العبث ولا الجور في أفعاله , بل هو منزه في ذاته , وأوصافه , وأفعاله , وأسمائه عما يضاد كماله بوجه من الوجوه .

وقال السعدي في تفسير قوله تعالى (ولله المثل الأعلى) : وهو كل صفة كمال ، وكل كمال في الوجود فالله أحق به , من غير أن يستلزم ذلك نقصاً بوجه .

وقال ابن القيم في النونية :

الكامل الأوصاف من كل الوجوه كماله ما فيه من نقصان

٢ . دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة من ثلاثة أوجه :

١ . التصريح بالصفة : ومنه قوله تعالى (وربك الغني ذو الرحمة) فيه إثبات صفة الرحمة , وقوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) فيه إثبات صفة القوة .

٢ . تضمن الاسم لها : وسبق أن أسماء الله أعلام وأوصاف , فكل اسم مضمن لصفة أو أكثر .

فالرحيم متضمن لصفة الرحمة , والعزيز متضمن لصفة العزة , وكذا باقي الأسماء .

٣ . التصريح بفعل أو وصف دال عليها : ومنه قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فيه إثبات صفة الاستواء على العرش ، وقوله تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) فيه إثبات صفة المجيء .

٣. نصوص الصفات تفسر بما يوافق الظاهر , ويمنع فيها التأويل المخالف لظاهرها .

قال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في الكتاب والسنة , والإيمان بها , وحملها على الحقيقة لا المجاز , إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين : وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين , وأكمل الأمة إيماناً , ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال , بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم , لم يسوموها تأويلاً , ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً , ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً , ولا ضربوا لها أمثالاً , ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها , ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها , بل تلقوها بالقبول والتسليم , وقابلوها بالإيمان والتعظيم , وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً , وأجروها على سَنن واحد , ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع , حيث جعلوها عضين , وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين , مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه .

والبعض يعبر عن هذه القاعدة بقوله : ظواهر نصوص الصفات مرادة .

تنبيه : أما ما يشيعه بعض المخالفين لمنهج السلف من أن أهل السنة يؤولون بعض الصفات , فانظر في الرد على هذه الفرية لكلام نفيس جداً لشيخنا ابن عثيمين رحمه الله في رده على بعض أولئك المتأخرين بأسلوب جمع غاية الأدب مع غاية الإقناع في فتاوى العقيدة جـ١ , صـ ٢٢٩ــ ٢٧٨ . وجـ٣ , صـ٣٠٩-٣٣٤ , وينظر كتابه (القواعد المثلى) .

٤. معاني صفات الله معلومة والكيفيات مجهولة .

نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة لنا باعتبار : فباعتبار المعنى معلومة ، وباعتبار الكيفية مجهولة , فالاستواء ، والنزول معناه معلوم لنا , وأما كيفيته فمجهولة , لأنه فرع عن الذات , وهي مجهولة الكيفية لنا .

وبعض الناس يعتقد أن مذهب السلف تفويض المعنى ، وهذا خطأ كبير , فالصحيح أن المعنى معلوم على حقيقته في لغة العرب ، وأما الذي نفوضه هو علم الكيفية .

قال ابن تيمية : وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن , وحضنا على عقله وفهمه , فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله !

وينبغي التنبيه على أن آيات الصفات من محكم القرآن لا من المتشابه , يقول ابن تيمية : وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله , أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله , كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم , فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه , ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم , فالكلام على هذا من وجهين : الأول : من قال : إن هذا من المتشابه , وأنه لا يفهم معناه , فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك فإني **ما أعلم عن أحد من سلف الأمة , ولا من الأئمة , لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه....**

٥. الأصل استعمال الألفاظ الشرعية في باب الصفات .

طريقة السلف في باب الصفات : استعمال الألفاظ الواردة , واجتناب الألفاظ الحادثة , بخلاف أهل البدع فإنهم يستعملون الألفاظ الحادثة , مثل : (حلول الحوادث , والتركيب , والأعراض , والأبعاض , وتعدد القدماء , والجسم , والجهة) وغيرها .

وأما ما ورد عن بعض السلف من استعمال بعض الألفاظ التي لم يرد بها دليل خاص فهو من باب الاضطرار ودفع الصائل , فهم لم يبتدؤا بذكرها , وإنما قالوها على جهة توضيح الحق , وبيان حقيقة الصفة , والرد على المخالفين , ومن ذلك : إثباتهم للفظ (الذات) وقولهم في القرآن (غير مخلوق) وقولهم في حق الله (بائنٌ من خلقه) .

٦. الصفات في إثباتها ونفيها على ثلاثة أقسام :

١. ما ورد إثباته في الكتاب أو السنة .

وهذا يجب إثباته , مثل : العلم , والقدرة , والوجه , واليد , والفرح , والرضا , الغضب .

٢. ما ورد نفيه في الكتاب أو السنة .

مثل : الظلم , والنوم , واللغوب , وهذا يجب فيه أمران :

أ. نفيه .

ب. إثبات كمال ضده , إذ ليس في صفات الله نفي محض , كما يأتي بيانه .

٣. ما لم يرد في الكتاب أو السنة إثباته ولا نفيه .

وهذا إن تضمن نقصاً وجب نفيه , كما في قول اليهود : إن الله حزن وبكى حين حصل الطوفان في عهد نوح .

وإن لم يتضمن نقصاً , مثل لفظ : الجهة , والحيز , والجسم .

فهذا يجب فيه أمران :

أ. التوقف في اللفظ ابتداء ، فلا يثبت ولا ينفى .

ب. الاستفصال في المعنى المراد ، فإن كان باطلاً أو يستلزم باطلاً نفيناه , وإن كان حقاً يليق بالله أثبتناه , مع الإشارة إلى استعمال الألفاظ الشرعية الدالة على ذلك بدلاً من اللفظ المجمل الحادث .

قال ابن تيمية : فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله نفيناه ، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي , فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني ، وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني , وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ (الجسم , والجوهر , والمتحيز , والجهة) ونحو ذلك فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى ينظر في مقصود قائلها , فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصده بلفظه , ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص , لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة , مع قرائن تبين المراد بها والحاجة , مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها , وأما إن أريد بها معنى باطل نفى ذلك المعنى .

وقال أيضاً : والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة ، لما فيها من لبس الحق بالباطل ، مع ما تُوقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة ، بخلاف الألفاظ المأثورة ، والألفاظ التي بينت معانيها ، فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة ، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة .

٧. الاشتراك في الصفات لا يلزم منه الاشتراك في الخصائص واللوازم .

سبق في مقدمة الرسالة شرح (المعنى الكلي) وبيان أنه معنى ذهني يبين المراد من اللفظ , ولا علاقة له بالصفات والكيفيات .

وعليه فإن الاشتراك في لفظ ما لا يلزم منه الاشتراك من كل وجه , فالفيل والزرافة يشتركان في صفة (الوجه , واليد , والرِجل) وهذا الاشتراك في معنى هذه الألفاظ , وأما خصائص هذه الصفات وكيفياتها فالفرق بينها مشاهد وظاهر .

وعليه فكل ما وجد من صفات الله مشابهاً لما هو موجود من صفات المخلوقات فهذا التشابه في اللفظ والمعنى الكلي الذهني , وأما في خصائص تلك الصفات وكيفياتها **فيمتنع** التشابه , قال تعالى (ليس كمثله شيء) ولأن الصفات تابعة للذوات , فمتى اختلفت الذوات اختلفت الصفات .

ومن مزالق المعطلة أنهم يعتقدون أن الاشتراك في الصفات يلزم منه الاشتراك في الخصائص واللوازم , وهذا يلزم منه تشبيه الخالق بالمخلوق , ولذا جنحوا إلى التعطيل .

٨. كل ما لم يسأل عنه السلف في باب الصفات فالسؤال عنه من البدع .

كان النبي ﷺ ينهى أصحابه عن كثرة السؤال , ويخبرهم أنه من أسباب هلاك الأمم قبلهم , وينهاهم عن التنطع والتكلف , وقد سار أصحابه رضي الله عنهم على هذا النهج القويم , ولذا لم يحصل عندهم أي إشكال في هذا الباب الجليل .

وقد كانوا يسمعون من النبي ﷺ نصوص الصفات الكثيرة , ومع هذا لم يكونوا يسألون المسائل المتكلفة كما فعل المتأخرون من إيراد المسائل على نصوص الصفات , كقولهم : هل إذا نزل الله يخلو منه العرش أو لا ؟ وهل يلزم من النزول إثبات الحركة ؟ وهل يبقى سائر الليل في السماء الدنيا , لأن ثلث الليل يتنقل من بلد لآخر ؟ ونحو ذلك من المسائل المتكلفة , والتي لا يترتب عليها عمل .

وقد قيل لأبي العباس بن سريج صاحب الشافعي : ما التوحيد ؟ فقال : توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين (أشهد ألا إله إلا الله , وأشهد أن محمداً رسول الله) وتوحيد أهل الباطل : الخوض في الأعراض , والأجسام , وإنما بُعث النبي ﷺ بإبطال ذلك .

وقال شيخنا : ولا تسألوا عما لم يسأله السلف , فإن هذا من التنطع والتكلف والابتداع في دين الله , وإني أقول لكم : إن الإنسان كلما تعمق في هذه الأمور فأخشى أن ينقص في قلبه من إجلال الله وعظمته بقدر ما حصل من هذا التعمق في البحث في هذه الأمور أ.هـ

٩. طريقة القرآن الغالبة في ذكر صفات الله هو الإجمال في النفي , والتفصيل في الإثبات .

الناظر في كلام الله تعالى يرى أنه سبحانه يتعرف إلى عباده بذكر صفاته , ويكثر سبحانه من ذكر الصفات الثبوتية (العلم , القوة , السمع , البصر , الحكمة , الرحمة , المغفرة , الحلم , الغضب , الرضا , الوجه , اليد ....) وأما الصفات المنفية فيذكرها غالباً على وجه الإجمال , كما في قوله تعالى (ليس كمثله شيء) (ولم يكن له كفؤا أحد) (هل تعلم له سمياً) .

قال ابن تيمية في الرسالة التدمرية : والله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصَّل ، ونفي مجمل ، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل .

وينبه هنا أن هذه الطريقة هي الطريقة الغالبة في القرآن , وقد يوجد عكس ذلك لعلة موجبة , فمما ورد في **الإثبات المجمل في الأسماء** قوله تعالى (ولله الأسماء الحسنى) **وفي الصفات** قوله تعالى (ولله المثل الأعلى) أي : الوصف الأعلى والأكمل .

ومما ورد في **النفي المفصل** قوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) وقوله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى) وقوله تعالى (وتوكل على الحي الذي لا يموت) وقوله تعالى (وما مسنا من لغوب) وقوله تعالى (لم يلد ولم يولد) .

وهذا التفصيل في النفي إنما يكون لغرض , ومن ذلك :

أ. الرد على المفترين على الله , كما في قوله تعالى (ما اتخذ الله من ولد) رداً على من نسب له الولد , وقوله (لم يلد ولم يولد) رداً على من سأل عن نسب الله سبحانه .

ب. دفع توهم النقص , كما في قوله تعالى (وما مسنا من لغوب) بعد ذكره لخلق السماوات والأرض في ستة أيام , إذ قد يرد على بعض النفوس الجاهلة أن هذا الخلق العظيم في هذا الوقت اليسير ربما جلب التعب والمشقة , فجاء الجواب (وما مسنا من لغوب) .

ج. تهديد الكافرين , كما في قوله (وما الله بغافل عما تعملون) .

وأما أهل البدع فعلى خلاف ذلك , حيث يجملون في الإثبات , ويفصلون في النفي .

فيقولون مثلاً : لا يشار إليه , ولا يتعين ، ولا هو مباين للعالم , ولا حال فيه ، ولا داخل العالم ، ولا خارجه ، ولا يُشم , ولا يُذاق , وليس بجسم , ولا جثة , و لا لحم , ولا دم , ولا شخص , إلى أمثال هذه العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم , وفيها من سوء الأدب ما هو ظاهر .

ثم قالوا في الإثبات : هو وجود مطلق بشرط الإطلاق ، أو وجود مقيد بالأمور السلبية .

١٠. الصفات التي وردت في النصوص مقيدة لزم أن تثبت مقيدة ، ولا تثبت على وجه الإطلاق .

ومن ذلك : الكيد ، والمكر ، والخداع , فلا يليق أن يوصف الله بها على وجه الإطلاق , بل تثبت كما جاءت في النصوص , من أنه يمكر بمن يمكر به ، ويخدع من يخادعه ، ويكيد لمن يكيد له ولأوليائه .

١١. الصفات التي تكون معانيها متقاربة لا بد أن تثبت كلها لله ، ولا يفسر بعضها ببعض .

هناك صفات وردت بمعاني متقاربة , مثل (الإتيان والمجيء) و(الغضب والأسف) (والبغض والكره) وغيرها .

قال أهل العلم : الواجب إثبات الجميع , ولا يصح تفسير صفة بأخرى , بحيث ترجع إلى صفة واحدة ، ولا بأس أن يقال فيها : وهذه من جنس هذه .

فلا يفسر الأسف بالغضب مثلاً ، بل يقال : الأسف من جنس الغضب , وليس هو الغضب ، لأن الأسف أشد الغضب .

والبعض يطلق على هذه القاعدة : الترادف المطلق في صفات الله ممتنع .

١٢. صفات الله لا يقاس عليها .

فلا يقاس على صفة (الجود) الثابتة لله صفة (السخاء) ولا يقاس على صفة (القوة) الثابتة لله صفة (الجَلَد) وهكذا .

وهذا القاعدة تختلف عن القاعدة السابقة , لأن القاعدة السابقة في صفات ثابتة لله متقاربة في معانيها , أما هذه القاعدة في إثبات صفة لم يرد فيها نص على صفة ورد فيها نص للتقارب بين معاني تلك الصفات .

قال ابن القيم : له من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله , وأتمه معنى , وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص , فله من صفة الإدراكات (العليم , الخبير) دون العاقل , الفقيه , و(السميع , البصير) دون السامع , والباصر , والناظر .

ومن صفات الإحسان : (البر , الرحيم , الودود) دون الرفيق , والشفوق , ونحوهما , وكذلك (العلي , العظيم) دون الرفيع , الشريف , وكذلك (الكريم) دون السخي , و(الخالق , البارئ , المصور) دون الفاعل , الصانع , المشكل , و(الغفور , العفو) دون الصفوح , الساتر , وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه , فتأمل ذلك , فأسماؤه أحسن الأسماء , كما أن صفاته أكمل الصفات , فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره , كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون أ.هـ

١٣. الصفات المتقابلة لا بد من وجود إحدى الصفتين وارتفاع الأخرى .

وهذه القاعدة تعرف بقاعدة التقابل , وهي أن الوصفان المتقابلان لا يجتمعان ولا يرتفعان , فلا بد من ثبوت أحدهما وارتفاع الآخر .

فالوجود والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان , فكل شيء إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً , ولا يمكن أن يكون شيء لا موجود ولا معدوم , أو موجوداً معدوماً في آن واحد .

والحركة والسكون وصفان لا يجتمعان ولا يرتفعان , فكل شيء إما أن يكون متحركاً وإما أن يكون ساكناً , ولا يمكن أن يكون شيء لا متحرك ولا ساكن , أو متحركاً ساكناً في آن واحد .

وهذه القاعدة مفيدة جداً في الحوار والجدال , فكل من أنكر صفة ثابتة لله نلزمه بإثبات ضد تلك الصفة , فمن أنكر أن الله يتكلم يقال له : يلزمك أن يكون الله أبكماً (تعالى الله علواً كبيراً) ومن أنكر أن الله يبصر يقال له : يلزمك أن يكون الله أعمى (تعالى الله علواً كبيراً) .

وهي قاعدة عقلية صحيحة , ولكن المتكلمين اعترضوا عليها باعتراضات ساقطة , فندها عبقري أهل الإسلام تفنيداً بديعاً , ورد على الآمدي بسبعة أوجه هي أصعب ما في الرسالة التدمرية .

١٤. صفات الله تنقسم من حيث الثبوت والنفي إلى قسمين :

أ. صفات ثبوتية : وهي الصفات التي أثبتها الله في كتابه ، أو أثبتها له رسوله ﷺ .

مثل : العلم , والقدرة , والرحمة , والوجه , واليد , والنزول .

وكلما كثرت هذه الصفات وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر , ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر من الصفات المنفية .

ب. صفات منفية (سلبية) : وهي الصفات التي نفاها الله في كتابه ، أو نفاها عنه رسوله ﷺ أو كانت متضمنة لنقص .

مثل : النوم , والموت , والجهل , والعجز , والظلم , والنسيان ، والتعب .

وكل ما هو كذلك فلزم نفيه عن الله ، مع إثبات كمال ضده .

١٥. ليس في صفات الله نفي محض .

كل صفة نفاها الله عن نفسه فالمراد من هذا النفي أمران : نفي هذه الصفة , وإثبات ما يضادها .

فنفى الله سبحانه عن نفسه النوم لكمال حياته وقيوميته على خلقه , ونفى عن نفسه الظلم لكمال عدله , ونفى عن نفسه اللغوب (التعب) لكمال قوته وقدرته , وهكذا .

قال ابن القيم : وأما صفات السلب المحض فلا تدخل في أوصافه تعالى إلا أن تكون متضمنة لثبوت , ك(الأحد) المتضمن لانفراده بالربوبية والإلهية , و(السلام) المتضمن لبراءته من كل نقص يضاد كماله , وكذلك الإخبار عنه بالسلوب هو لتضمنها ثبوتاً كقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) فإنه متضمن لكمال حياته وقيوميته , وكذلك قوله تعالى (وما مسنا من لغوب) متضمن لكمال قدرته , وكذلك قوله (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة) متضمن لكمال علمه , وكذلك قوله (لم يلد ولم يولد) متضمن لكمال صمديته وغناه , وكذلك قوله (ولم يكن له كفواً أحد) متضمن لتفرده بكماله , وأنه لا نظير له , وكذلك قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) متضمن لعظمته , وأنه جل عن أن يدرك بحيث يحاط به , وهذا مطرد في كل ما وصف به نفسه من السلوب .

وقال ابن تيمية : كل تنزيه مُدح فيه الرب ففيه إثبات ، فلهذا كان قول (سبحان الله) متضمناً تنزيه الرب وتعظيمه ، ففيها تنزيهه من العيوب والنقائص ، وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى أ.هـ

وعليه فكل صفة نُفيت عن الله وهي لا تتضمن كمالاً ثبوتياً فليست من النفي الصحيح , ومن ذلك قول المعطلة عن الله : ليس بجسم , أو أنه لا يُرى , أو لا يَسمع , أو لا يُبصِر , أو لا داخل العالم ولا خارجه .

والدليل على أن النفي المحض ليس بكمال :

أولاً : أنه لم يأتِ في النصوص الشرعية , بل كل نفي ورد في نص ثابت يقابله كمال مراد .

ثانياً : أن النفي المحض قد يكون نقصاً ، كما لو قيل : الجدار لا يظلم , أو قيل : هذا العبد لا يظلم .

وهذا دليل على أن المحل غير قابل , أو غير قادر .

قال الشاعر : قُبيِّلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل والمراد لضعفهم .

وقال الآخر : لكنَّ قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا والمراد لعجزهم .

١٦. تنقسم صفات الله تعالى من حيث لزومها لذاته عز وجل إلى قسمين :

١. صفات ذاتية : وهي الصفات التي لا تنفك عنه سبحانه وتعالى أزلاً وأبداً , بل هي من لازم ذاته .

ومن ذلك : الوجه , واليدين , والعينين , والقدم , ومنها : الحياة , والعلم , والقدرة , والحكمة , والعزة , والعلو .

٢. صفات فعلية : وهي الصفات التي تتعلق بمشيئته سبحانه , وليست لازمة لذاته عز وجل .

ومن ذلك : الكلام , والمحبة , والرضا , والغضب , والنزول .

١٧. القول في الصفات كالقول في الذات .

هذه القاعدة من أنفس القواعد الدالة على صحة مذهب السلف وبطلان مذهب المتأخرين في باب الصفات , وذلك أن جميع طوائف المعطلة يثبتون ذاتاً لله تعالى , وإذا قيل لهم : كيف هي؟ يتوقفون في كيفيتها , فيقال لهم : المخلوق له ذات , فهل ذات الله كذوات المخلوقين ؟ سيقولون : لا .

فيقال لهم : إذا أمكن أن تثبتوا حقيقة الذات لله مع كون المخلوق له ذات , وأمكن أن تقولوا : ذات الله تليق به , وذات المخلوق تليق به , ويمتنع أن تكون ذات الله كذوات المخلوقين , فقولوا مثل ذلك في صفات الله .

فالله له ذات تليق به , وهي أكمل الذوات على الاطلاق , وكذلك له صفات تليق به , وهي أكمل الصفات على الاطلاق .

ومحصل هذه القاعدة : الاشتراك بين الذات والصفات في : الثبوت , ونفي المماثلة , والجهل بالكيفية .

فالإيمان بوجود ذات حقيقة يلزم منه الإيمان بوجود صفات حقيقة .

وإثبات ذات تليق بالله لا تشبه ذوات المخلوقين , يلزم منه إثبات صفات تليق به لا تشبه صفات المخلوقين .

والجهل بكيفية الذات يلزم منه الجهل بكيفية الصفات[1] .

ويمكن أن يرد بهذه القاعدة على المشبهة أيضاً , فيقال لهم : ألستم تثبتون لله ذاتاً تليق به لا تشبه ذوات المخلوقين ؟

فسيقولون : نعم .

فيقال لهم : فلم لا تقولون في صفاته كذلك , وأنها لا تشبيه صفات المخلوقين ؟!

---

(١) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف ، فإن كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تعلم كيفية الصفة .

وقال أيضاً : فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا كيفية , فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية .

١٨. القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر .

والبعض يعبر عن هذه القاعدة بقوله : باب الصفات واحد .

وهي قاعدة يُرد بها على من فرق بين الصفات فأثبت بعضها ونفى بعضها ، كالأشاعرة , والماتريدية .

فيقال لهم : أثبتوا الجميع أو انفوا الجميع .

قال ابن تيمية : ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضاً في قوله , متهافتاً في مذهبه , مشابهاً لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض .

وقال شيخنا ابن عثيمين في تقريب التدمرية : يقال لمن يثبت بعض الصفات دون بعض : القول في بعض الصفات كالقول في بعض .

أي أن من أثبت شيئاً مما أثبته الله لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي ، ومن نفى شيئاً منه ألزم بنفي ما أثبته , وإلا كان متناقضاً .

مثال ذلك : إذا كان المخاطب يثبت لله تعالى حقيقة الإرادة ، وينفي حقيقة الغضب , ويفسره : إما بإرادة الانتقام ، وإما بالانتقام نفسه .

فيقال له : لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة , وما نفيته من حقيقة الغضب ، فإن كان إثبات حقيقة الغضب يستلزم التمثيل ، فإثبات حقيقة الإرادة يستلزمه أيضاً .

وإن كان إثبات حقيقة الإرادة لا يستلزمه ، فإثبات الغضب لا يستلزمه أيضاً ، لأن القول في أحدهما كالقول في الآخر ، وعلى هذا يلزمك إثبات الجميع أو نفي الجميع .

فإن قال : الإرادة التي أثبتها لا تستلزم التمثيل ، لأنني أعني بها إرادة تليق بالله عز وجل لا تماثل إرادة المخلوق .

قيل له : فأثبت لله غضباً يليق به , ولا يماثل غضب المخلوق .

فإن قال : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام , وهذا لا يليق بالله تعالى .

قيل له : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة , وهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى .

فإن قال : هذه إرادة المخلوق ، وأما إرادة الله فتليق به .

قيل له : والغضب بالمعنى الذي قلتَ غضب المخلوق ، وأما غضب الله فيليق به .

وهكذا القول في جميع الصفات التي نفاها , يقال له فيها ما يقوله هو فيما أثبته .

فإن قال : أثبت ما أثبته من الصفات بدلالة العقل عليه .

أجبنا عنه بثلاثة أجوبة سبق ذكرها عند الرد على الطائفة الأولى .

وهذه الأجوبة هي ما ذكره بقوله : والرد عليهم من وجوه :

الأول : أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الأمة من بعدهم ، فما منهم أحد رجع إلى العقل في ذلك , وإنما يرجعون إلى الكتاب والسنة ، فيثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه ، أو أثبته له رسله , إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل .

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : نصف الله بما وصف به نفسه ، ولا نتعدى القرآن والحديث .

الثاني : أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل , لأن هذا الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال ، وإنما تتلقى من السمع ، فإن العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب ويجوز ويمتنع في حق الله تعالى , فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفاً للعقل .

الثالث : أن الرجوع في ذلك إلى العقل مستلزم للاختلاف والتناقض ، فإن لكل واحد منهم عقلاً يرى وجوب الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء ، فتجد أحدهم يثبت ما ينفيه الآخر ، وربما يتناقض الواحد منهم فيثبت في مكان ما ينفيه أو ينفي نظيره في مكان آخر ، فليس لهم قانون مستقيم يرجعون إليه .

قال المؤلف رحمه الله في الفتوى الحموية : فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة ؟! فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء .

ومن المعلوم أن تناقض الأقوال دليل على فسادها .

الرابع : أنهم إذا صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه ، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه , مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة .

مثال ذلك : إذا قالوا المراد بيد الله عز وجل (القوة) دون حقيقة اليد , لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق الذي له يد .

فنقول لهم : يلزمكم في إثبات القوة نظير ما يلزمكم في إثبات اليد الحقيقية , لأن للمخلوقات قوة ، فإثبات القوة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم .

ومثال آخر : إذا قالوا المراد بمحبة الله تعالى إرادة ثواب المحبوب , أو الثواب نفسه , دون حقيقة المحبة , لأن إثبات حقيقة المحبة يستلزم التشبيه .

فنقول لهم : إذا فسرتم المحبة بالإرادة لزمكم في إثبات الإرادة نظير ما يلزمكم في إثبات المحبة ، لأن للمخلوق إرادة ، فإثبات الإرادة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم ، وإذا فسرتموها بالثواب ، فالثواب مخلوق مفعول لا يقوم إلا بخالق فاعل ، والفاعل لابد له من إرادة الفعل ، وإثبات الإرادة مستلزم للتشبيه على قاعدتكم .

ثم نقول : إثباتكم إرادة الثواب , أو الثواب نفسه مستلزم لمحبة العمل المثاب عليه ، ولولا محبة العمل ما أثيب فاعله ، فصار تأويلكم مستلزماً لما نفيتم , فإن أثبتموه على الوجه المماثل للمخلوق ففي التمثيل وقعتم ، وإن أثبتموه على الوجه المختص بالله واللائق به أصبتم , ولزمكم إثبات جميع الصفات على هذا الوجه .

الخامس : أن قولهم فيما نفوه (إن إثباته يستلزم التشبيه) ممنوع لأن الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات كما تقرر سابقاً ، ثم إنه منقوض بما أثبتوه من صفات الله ، فإنهم يثبتون لله تعالى الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام ، والسمع ، والبصر ، مع أن المخلوق متصف بذلك ، فإثباتهم هذه الصفات لله تعالى مع اتصاف المخلوق بها مستلزم للتشبيه على قاعدتهم .

فإن قالوا : إننا نثبت هذه الصفات لله تعالى على وجه يختص به ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منها .

قلنا : هذا جواب حسن سديد ، فلماذا لا تقولون به فيما نفيتموه , فتثبتوه لله على وجه يختص به ، ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منه ؟!

فإن قالوا : ما أثبتناه فقد دل العقل على ثبوته فلزم إثباته .

قلنا : عن هذا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه لا يصح الاعتماد على العقل في هذا الباب كما سبق .

الثاني : أنه يمكن إثبات ما نفيتموه بدليل عقلي يكون في بعض المواضع أوضح من أدلتكم فيما أثبتموه .

مثال ذلك (الرحمة) التي أثبتها الله تعالى لنفسه في قوله (وربك الغفور ذو الرحمة) وقوله (وهو الغفور الرحيم) فإنه يمكن إثباتها بالعقل كما دل عليها السمع , فيقال : الإحسان إلى الخلق بما ينفعهم ويدفع عنهم الضرر يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على الإرادة ، بل هو أبين وأوضح لظهوره لكل أحد .

الثالث : أن نقول : على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه , فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم انتفاء في نفس الأمر ، لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول ، إذ قد يثبت بدليل آخر ، فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته فإن الدليل السمعي قد أثبته ، وحينئذ يجب إثباته بالدليل القائم السالم عن المعارض المقاوم .

فإن قالوا : بل العقل يدل على انتفاء ذلك , لأن إثباته يستلزم التشبيه ، والعقل يدل على انتفاء التشبيه .

قلنا : إن كان إثباته يستلزم التشبيه , فإن إثبات ما أثبتموه يستلزم التشبيه أيضاً ، فإن منعتم ذلك لزمكم منعه فيما نفيتموه إذ لا فرق .

وحينئذ إما أن تقولوا بالإثبات في الجميع فتوافقوا السلف ، وإما أن تقولوا بالنفي في الجميع فتوافقوا المعتزلة ومن ضاهاهم ، وأما التفريق فتناقض ظاهر أ.هـ

١٩. ما أضيف إلى الله وهو غير بائن (منفصل) عنه فهو صفة له .

وذلك أن المضاف لله قسمان :

أ. أوصاف ومعانٍ لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بغيرها : وهنا تكون الإضافة من باب إضافة الصفة للموصوف .

ومنه قوله تعالى (حتى يسمع كلام الله) وقوله (ورحمتي وسعت كل شيء) وقوله (لما خلقت بيدي) .

ب. أعيان تقوم بنفسها : وهنا تكون الإضافة من باب إضافة المخلوق إلى خالقه .

ومنه قوله تعالى (محمد رسول الله) وقوله (وأنه لما قام عبدالله) وقوله (ناقة الله وسقياها) وقوله (وطهر بيتي) وقوله (عيناً يشرب بها عباد الله) وقوله (فأرسلنا إليها روحنا) أي جبريل .

وفائدة هذه الإضافة تشريف المضاف على غيره من جنسه[1] .

قال ابن تيمية في الجواب الصحيح : والمضاف إلى الله نوعان ، فإن المضاف إما أن يكون صفة لا تقوم بنفسها , كالعلم , والقدرة , والكلام , والحياة , وإما أن يكون عيناً قائمة بنفسها .

فالأول إضافة صفة , كقوله (ولا يحيطون بشيء من علمه) وقوله (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقوله (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح , حديث الاستخارة : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك , وأستقدرك بقدرتك , وأسألك من فضلك . وقوله تعالى (وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً) وقوله (ذلكم حكم الله يحكم بينكم) وقوله (ذلك أمر الله أنزله إليكم) .

والثاني إضافة عين , كقوله تعالى (وطهر بيتي للطائفين) وقوله (ناقة الله وسقياها) وقوله (عيناً يشرب بها عباد الله) .

فالمضاف في الأول صفة لله قائمة به ليست مخلوقة له بائنة عنه , والمضاف في الثاني مملوك لله مخلوق له بائن عنه , لكنه مفضل مشرف لما خصه الله به من الصفات التي اقتضت إضافته إلى الله تبارك وتعالى , كما خص ناقة صالح من بين النوق , وكما خص بيته بمكة من البيوت , وكما خص عباده الصالحين من بين الخلق , ومن هذا الباب قوله تعالى (فأرسلنا إليها روحنا) فإنه وصف هذا الروح بأنه تمثل لها بشراً سوياً , وأنها استعاذت بالله منه إن كان تقياً , وأنه قال : إنما أنا رسول ربك . وهذا كله يدل على أنها عين قائمة بنفسها .

وقال فيه أيضاً : والمضاف إلى الله إن كان صفة لم تقم بمخلوق , كالعلم , والقدرة , والكلام , والحياة كان صفة له ، وإن كان عيناً قائمة بنفسها , أو صفة لغيره ، كالبيت , والناقة , والعبد , والروح كان مخلوقاً مملوكاً مضافاً إلى خالقه ومالكه ، ولكن الإضافة تقتضي اختصاص المضاف بصفات تميز بها عن غيره حتى استحق الإضافة ، كما اختصت الكعبة , والناقة , والعباد الصالحون بأن يقال فيهم (بيت الله) و(ناقة الله) و(عباد الله) كذلك اختصت الروح المصطفاة بأن يقال لها (روح الله) بخلاف الأرواح الخبيثة كأرواح الشياطين والكفار فإنها مخلوقة لله , ولا تضاف إليه إضافة الأرواح المقدسة ، كما لا تضاف إليه الجمادات كما تضاف الكعبة ، ولا نوق الناس كما تضاف ناقة صالح التي كانت آية من آياته .

---

(١) ويستثنى من ذلك قوله تعالى (إن أرضي واسعة) فهي إضافة خلق فقط , لأن الأرض واحدة . وكذا قوله تعالى (هذا خلق الله) .

٢٠. كل صفة كمال في المخلوق لا تستلزم نقصاً بوجه من الوجوه , فالله أولى بها , وكل صفة نقص في المخلوق فالخالق أولى بالتنزه عنها .

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة : كل كمال ثبت للمخلوق غير مستلزم للنقص فخالقه ومعطيه إياه أحق بالاتصاف به , وكل نقص في المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه , كالكذب والظلم والسفه والعيب , بل يجب تنزيه الرب تعالى عن النقائص والعيوب مطلقاً , وإن لم يتنزه عنها بعض المخلوقين أ.هـ

وقال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية بعد أن ذكر استدلال الإمام أحمد بالآيات الدالة على علو الله قال : ثم احتج – أي الإمام أحمد – بحجة أخرى من الأقيسة العقلية , وقال : وجدنا كل شيء أسفل مذموماً , قال الله تعالى (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وقال (وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين) وهذه الحجة من باب (قياس الأولى) وهو أن السفل مذموم في المخلوق حيث جعل الله أعداءه في أسفل سافلين وذلك مستقر في فطر العباد ، حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين , وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق , ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق , فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفل , أو يكون موصوفاً بالسفل , هو أو شيء منه , أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه , بل هو العلي الأعلى بكل وجه أ.هـ

وقال أيضاً : ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين , بل تناقضت أدلتهم , وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها , ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً , أو شمولاً , كما قال تعالى (ولله المثل الأعلى) مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه , وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم , فالواجب القديم أولى به , وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره فهو أحق به منه , وأن كل نقص وعيب في نفسه – وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات – فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى , وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود , وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب , كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام , وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك أ.هـ

ومكان هذه القاعدة في المجادلات والمناظرات , وسبق أن باب الأسماء والصفات توقيفي , وابن تيمية الذي احتفى بهذه القاعدة كثيراً لم يثبت بها صفة واحدة غير ثابتة بنص شرعي , لكنه يقارع بهذه القاعدة الخصوم , وعلى سبيل المثال يقال لمن ينكر صفة الكلام : ما الذي يقابل صفة الكلام؟

فسيقول : البكم . فيقال : أيهما أكمل المخلوق المتكلم أو الأبكم ؟ فسيقول : المتكلم .

فيقال : صفة الكلام صفة كمال اتصف بها المخلوق , فالخالق أولى بالاتصاف بها , لأنه هو الذي وهب هذا الكمال , وواهب الكمال أولى بالاتصاف به .

وهذه القاعدة أظهر في انضباطها في نفي النقائص عن الله , لأن الله منزه عن جميع النقائص ولو لم يتصف بها العباد , وأما في جهة الإثبات ففيها نوع من الإشكال , ومما أشكله البعض على هذه القاعدة : صفة (العقل) فهي بالنسبة للمخلوق كمال , ولا يمكن أن نثبت هذه الصفة لله .

وقد يقال : العقل ليس صفة كمال من كل وجه , وذلك أن العقل إنما سُمي بذلك لأنه يعقل صاحبه عن القبائح , والذي يحتاج لعقله عن القبائح هو المخلوق الناقص الذي قد يقع فيها .

وعلى كل حال يمكن أن يستفاد من هذه القاعدة في باب المناظرات , من باب التدليل العقلي لصفات ثابتة .

وما ذكره ابن تيمية عن الأئمة , كالإمام أحمد فإنما هو في دفع النقائص , والله أعلم .

ومن كلام ابن تيمية في تقريره لهذه القاعدة قوله : هذا الواجب القديم الخالق ، إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه للممكن الوجود ممكناً له وإما أن لا يكون , والثاني ممتنع , لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن ، فلأن يمكن للواجب الغني القديم بطريق الأولى والأحرى , فإن كليهما موجود , والكلام في الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه , فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكناً للمفضول ، فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى ، لأن ما كان ممكناً لما هو في وجوده ناقص ، فلأن يمكن لما هو في وجوده أكمل منه بطريق الأولى , لاسيما وذلك أفضل من كل وجه ، فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه , بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به , فلأن يثبت للفاضل بطريق الأولى , ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق ، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه , فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة , والذي علم غيره أولى بالعلم , والذي أحيا غيره أولى بالحياة , والفلاسفة توافق على هذا ، ويقولون : كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة ، والعلة أولى به .

وبهذا يكون هذا الجمع قد اكتمل , أسأل الله العظيم أن ينفع به , وأن يرزقنا الإخلاص في كل قول , وعمل , والله أعلم , وصل اللهم على نبينا محمد , وعلى آله وصحبه وسلم .

.....